UNIDIR
Funded by
the European Union

شباط/فبراير

استنتاجات وتوصيات الخبراء بشأن الأسلحة الصغيرة

روبن نيكولين

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن شكرنا لجميع الخبراء المشاركين على خبرتهم وأفكارهم ومدخلاتهم القيمة التي شكلت جوهر هذا التقرير. كما نعرب عن امتناالمشاركين الذين قدموا عروضهم كجزء من الحلقات الدراسية.

استفاد التقرير من مراجعة ومدخلات كل من ألكسندرا كويموفا، وأود فلتز، وفريدا جوان توماسن، وإيفور ريتشارد فونغ، ولوري مينسيالي، ومانويل مارتينيز ميراليس، وبول هولتوم، وسانيم توبال، وتاكاشي ماشيكا. ونشكر أيضاً ماثيو كوري وثيو باجون والمنتصربالله البلوي على تدقيقهم للتقرير، والشكر موصول لماي بالينا على دعمها طوال عملية النشر.

ساعد في تنظيم وتسيير الحلقات الدراسية أشخاص كثر من خلف الكواليس. ونود أن نشكر زملاءنا من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على دعمهم، وهم: آدم بيرد، ألكسندرا كويموفا، أودي فلتز، كارلي غولدبرغ، فريدا جوان ثومسين، هناء سلامة، هاردي جيزندانر، إيدا سكاربينو، إيفور ريتشارد فونغ، جوليان بوستامانتي، لوري مينسيلي، لافرينتي زاخاروف، ماي بالينا، مانويل مارتينز ميرالس، ماتيلدي فيشوني، مايكل مارش برازينسكي، أولغا تيغاي، بول هولتوم، سانيم توبال، سارة غراند كليمنت، سونيا فرنانديز، تاكاشي ماشيكوو تيو باجون.

تصميم وتخطيط تريفكتا كونتنت ستوديو

فريق المشروع

المؤلف: روبن نيكولين

فريق البحث: ألكسندرا كويموفا، مانويل مارتينيز ميرالس، سارة جراند كليمنت

حول المعهد

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) هو معهد ممول طواعية ومستقل في إطار الأمم المتحدة. وبصفته أحد معاهد السياسات القلائل على مستوى العالم التي تركز على نزع السلاح، ينتج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعرفة ويشجع على الحوار والعمل في قضايا نزع السلاح والأمن. ويقدم المعهد، الذي يتخذ من جنيف مقرا له، المساعدة للمجتمع الدولي لتطوير الأفكار العملية والابداعية اللازمة لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية الملحة.

ملاحظة

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن أراء الكاتب وحده ولا تعكس بالضرورة أراء ووجهات نظر الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو موظفيهما أو رعاتهما.

للاقتباس

روبن نيكولن، "استنتاجات وتوصيات الخبراء بشأن الأسلحة الصغيرة". جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2024.

ملخص تنفيذي

استنتاجات وتوصيات الخبراء بشأن الأسلحة الصغيرة

DESTROYING SMALL ARMS. DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO, 2014.
© MONUSCO / SOUTH AFRICAN BATTALION.

يُقدر عدد قطع السلاح الصغيرة المتداولة في جميع أنحاء العالم بحوالي ١ مليار قطعة والتي تقتل ما يقرب من 250,000 شخص كل عام. فهي تغذي الصراعات وعدم الاستقرار وتتسبب في الأذى الجسدي والنفسي الذي له عواقب بعيدة الأثر على السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولذلك، اعتمدت الدول في عام 2001 برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة (PoA)، وبعدها في عام 2005 اعتمدت الدول الصك الدولي للتعقب (ITI) بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وتعقبها، وذلك بهدف وقف الاتجار غير المشروع بها والحد من المعاناة الإنسانية. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي الرابع (RevCon4) لبرنامج العمل الذي سيعقد في حزيران/يونيو 2024، فرصة هامة للدول لتعزيز تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب دعماً للجهود الرامية إلى التصدي لتحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها غير المشروع وإساءة استعمالها.

يهدف هذا التقرير إلى دعم الدول في تحضيراتها الموضوعية للمؤتمر الاستعراضي الرابع من خلال تحديد التحديات وتقديم توصيات الخبراء، لتنظر فيها الدول، للتغلب على هذه التحديات. وهو حصيلة أربع حلقات دراسية للخبراء عقدت عبر الإنترنت خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2023، والتي شارك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) موّلها الاتحاد الأوروبي. وشارك في سلسلة الحلقات الدراسية مجموعة متنوعة من الخبراء من الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والقطاع الخاص، حسب المقتضى، لمناقشة التحديات الرئيسية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتحديد الخطوات العملية التي يمكن للدول أن تنظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الرابع من أجل النهوض بتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. وقدمت الحلقات الدراسية خمس توصيات رئيسية للنظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الرابع بشأن سبل دعم وتعزيز التنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه.

1. ينبغي أن يشجع المؤتمر الاستعراضي الرابع الدول على **تعزيز المسؤولية الوطنية لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، ويشمل ذلك استخدام التقييمات** الأساسية، ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، ووضع أهداف وطنية طوعية. ويمكن أن يُقر المؤتمر الاستعراضي الرابع أيضا بدور العمليات الإقليمية في دعم وضع هذه الأهداف.

- ينبغي أن تنظر الدول في استخدام التقييمات الأساسية من أجل تحديد شامل لنقاط القوة والضعف والثغرات في النظام الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك الفرص المتاحة لمعالجة هذه الثغرات ونقاط الضعف.
- إن تحديد الأهداف الوطنية ووضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية من شأنه أن يمكن الدول من 1) تحديد الأولوية لأي من الثغرات التي يتعين معالجتها أولا؛ 2) صياغة وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية؛ 3) تحديد الاحتياجات إلى التعاون والمساعدة الدوليين؛ 4) تنسيق مشاريع المساعدة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية؛ و5) جمع البيانات حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع، ينبغي تشجيع الدول على

الاستفادة من وضع الأهداف وخطط العمل الوطنية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.

- ويمكن أيضا دعم المسؤولية الوطنية من خلال العمليات الإقليمية، التي يمكن أن تؤدي دورا هاما في دعم الدول في معالجة المسائل العابرة للحدود الوطنية الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة. وتسمح العمليات الإقليمية للدول بوضع أهداف وطنية يتم تنسيقها مع الدول المجاورة، ولكنها مصممة للسياق الوطني. ويمكن أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي الرابع على أهمية العمليات الإقليمية في تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب من خلال تحديد الأهداف طوعا.

2 . ولأجل الوفاء بتوصيات المؤتمرات الاستعراضية السابقة لبرنامج العمل واجتماعات الدول المنعقدة كل عامين **لتيسير التعاون والمساعدة الدوليين بفعالية في دعم تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب**، ينبغي أن ينظر المؤتمر الاستعراضي الرابع في سبل تحسين تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق وضمان التمويل المستدام.

- يُعتبر تمكين السلطات الوطنية من الاستفادة من المعلومات المتاحة لصياغة طلبات مفصلة للتعاون والمساعدة الدوليين من بين الأمور التي تكتسب أهمية حاسمة. كما ينبغي أيضاً أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي الرابع خطوات لتحسين تبادل المعلومات بشأن احتياجات المساعدة والمشاريع والعروض بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي.
- وبالمثل، فإن التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لفعالية التعاون والمساعدة الدوليين. وتضطلع السلطات الوطنية - لا سيما آليات التنسيق الوطنية المكرسة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الدول التي تمتلك إحدى هذه الآليات - بدور هام في تنسيق مشاريع المساعدة لضمان إسهامها بفعالية وكفاءة واستدامة في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. وينبغي أن يشجع المؤتمر الاستعراضي الرابع الدول على تعزيز قدرة السلطات الوطنية على تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين. وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى آلية في إطار برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب لمطابقة طلبات المساعدة مع الموارد.
- ينبغي أن يشجع المؤتمر الاستعراضي الرابع الدول على تعزيز استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) لدعم مشاريع المساعدة في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذلك بهدف المساعدة في ضمان تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ، والذي يُعد شرط أساسي لفعالية التعاون والمساعدة الدوليين.

3 . لا شك أن الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة والعنف المسلح على جميع جوانب التنمية المستدامة موثق جيدا، ولذلك ينبغي أن ينظر المؤتمر الاستعراضي الرابع في اتخاذ تدابير عملية لتحسين **إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية** على الصعيدين الدولي والوطني.

- ينبغي أن تربط الدول العمليات الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بوسائل من قبيل إدراج المسائل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ينبغي أيضاً أن يعزز المؤتمر الاستعراضي الرابع أوجه التضافر بين برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS).
- في حين أن عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب تسهم في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال دعم جمع البيانات للمؤشرات ذات الصلة (خاصة مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.16 بشأن التخفيض الكبير في تدفقات الأسلحة غير المشروعة)، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام جمع البيانات. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، يمكن أن ينظر المؤتمر الاستعراضي الرابع في خيارات تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بمؤشر هدف التنمية المستدامة 16.4.2 ، بما في ذلك تعزيز آليات التنسيق الوطنية والتعاون مع المجتمع المدني وتبادل الدروس المستفادة من خلال الأمم المتحدة.

4 . لضمان اتباع مقاربة شمولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ينبغي للدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الرابع أن تتفق على إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي.

- اعترافا بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ينبغي أن تشرك الدول مختلف مجالات الخبرة داخل المجتمع المدني وأن تشرك المجتمع المدني بشكل أفضل في عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات المانحة وآليات التمويل أن تكفل إمكانية حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل.
- ينبغي أن يستكشف المؤتمر الاستعراضي الرابع سبل ضمان إمكانية مشاركة الإسهامات الهامة التي قدمتها النساء والمنظمات النسائية في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعزيزها لدعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.
- لقد ثبت جيدا أن المسائل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة هي مسائل جنسانية بطبيعتها. ولتحقيق أهداف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، من الأهمية بمكان أن يعزز جميع أصحاب المصلحة جهودهم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضمان أن تكون برامج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة مراعية للمنظور الجنساني.

5 . سيتعين على المؤتمر الاستعراضي الرابع توفير منصة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لمشاركة التحديات والفرص والممارسات الفعالة **لإدارة التكنولوجيات الجديدة والابتكار** في سياق تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. في العادة يكون الابتكار والتطورات التكنولوجية الجديدة متقدمة على جهود التنظيم بخطوة أو خطوتين، مما يخلق فجوات تنظيمية يمكن استغلالها، لأغراض إجرامية مثلاً.

- ينبغي أن ينظر المؤتمر الاستعراضي الرابع في سبل التصدي للتحديات التنظيمية التي تشكلها مكونات البوليمر، والتصاميم المعيارية، والتصنيع بالإضافة، فضلا عن استخدام المنصات الإلكترونية لتيسير الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. كما ينبغي أن يستكشف المؤتمر الاستعراضي الرابع الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للدول لتعزيز تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، والسبل التي من خلالها تستطيع الدول أن تستخدم برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب لتبادل المعرفة مع أصحاب المصلحة الآخرين (لا سيما القطاع الخاص) بشأن الحلول التكنولوجية الفعالة والكفؤة والعوائق التي تحول دون استخدام هذه الحلول.
- وستنظر الدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الرابع في تشكيل فريق خبراء تقني لضمان استمرار تطبيق الصك الدولي للتعقب وبرنامج العمل. ويمكن أن يكون على شكل فريق خبراء تقني دائم يقدم الدعم والخبرة المستمرين لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، أو على شكل فريق عمل متخصص مفتوح العضوية (OEWG) مكلف بمعالجة التحديات القائمة منذ أمد طويل والثغرات الحالية ضمن إطار زمني محدد.

United Nations Blue Helmets Help Disarm Militias. Côte d'Ivoire, 2007. © UN Photo / Ky Chung

قائمة الاختصارات

BMS	اجتماع الدول المنعقد كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل
CNC	التحكم الرقمي للكمبيوتر
ITI	صك دولي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها (الصك الدولي للتعقب)
MFA	وزارة الشؤون الخارجية
MOSAIC	خلاصة تنفيذ برنامج مراقبة الأسلحة الصغيرة المعيارية
NAP	خطة العمل الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
POA	برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
REVCON	مؤتمر استعراضي: مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
SALIENT	كيان لإنقاذ الأرواح
SALW	الأسلحة الصغيرة والخفيفة
SCA	مخزونات الذخيرة التقليدية
SDG	هدف التنمية المستدامة
SECRETARIAT	مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بوصفه الأمانة العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب
UNIDIR	معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
UNODA	مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح
UNSCAR	مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة
WPS	المرأة والسلام والأمن

المحتويات

مقدمة	9
1. تعزيز الملكية الوطنية	11
1.1 استخدام التقييمات الأساسية (الخط الأساسي) في المراقبة الوطنية للأسلحة الصغيرة والخفيفة	12
2.1 وضع الأهداف وتنفيذ خطط العمل الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة	14
3.1 دعم وضع الأهداف الوطنية من خلال العمليات الإقليمية	17
2. تسهيل التعاون والمساعدة الدوليين	19
1.2 تحسين تبادل المعلومات وتنسيق التعاون والمساعدة الدوليين	19
2.2 ضمان التمويل المستدام للتعاون والمساعدة الدوليين	22
3. ربط الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالتنمية المستدامة	24
1.3 إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية الوطنية	25
2.3 التغلب على تحديات جمع البيانات من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأهداف التنمية المستدامة	27
4. اتخاذ مقاربات شاملة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة	31
5. معالجة الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والابتكار	33
1.5 الاستجابة لآثار التكنولوجيات الجديدة والصاعدة على تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب	33
2.5 ضمان استمرار تطبيق الصك الدولي للتعقب	37

قائمة المربعات والجداول

المربع 1: تعريف الملكية الوطنية 12

المربع 2: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وتعميم المنظور الجنساني في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة 29

المربع 3: برنامج الزمالة التدريبي في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة 32

المربع 4 : خيارات تشكيل فريق خبراء تقنيين 39

الجدول 1: مطابقة الاحتياجات مع الموارد - أمثلة من آليات أخرى 20

الجدول 2: مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.16 28

الجدول 3: ثغرات طويلة الأمد في تدابير الرقابة بموجب برنامج العمل والصك الدولي للتعقب - البوليمرات والتصاميم المعيارية والتصنيع بالإضافة 34

الجدول 4: الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب 36

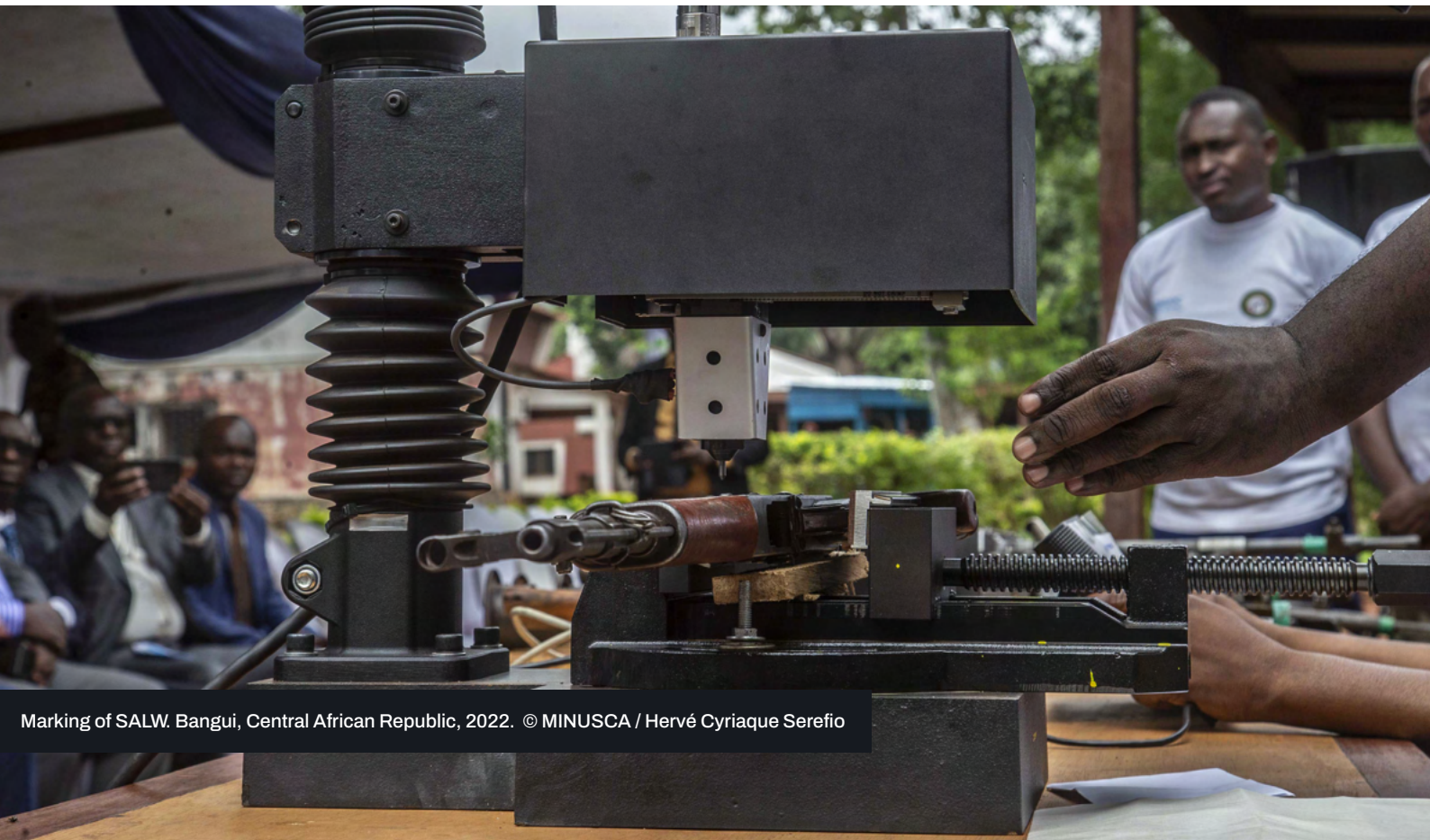

Marking of SALW. Bangui, Central African Republic, 2022. © MINUSCA / Hervé Cyriaque Serefio

مقدمة

تُخلف الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) آثار مدمرة. فعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة في "خطة جديدة للسلام"، يقوض "انتشار [الأسلحة الصغيرة والخفيفة] وتحويلها وإساءة استخدامها سيادة القانون، ويعيق جهود منع نشوب النزاعات وعملية بناء السلام، ويساعد على ارتكاب أعمال إجرامية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف القائم على النوع الجنساني، ودفع عملية النزوح والهجرة وتعطيل التنمية".[1] حيث تقدر الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة وجود أكثر من (1) مليار قطعة من الأسلحة الصغيرة في العالم اليوم، مما يتسبب في مقتل ما يقرب من 250 الف شخص كل عام.[2] وتتسبب الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أضرار جسدية ونفسية قصيرة وطويلة الأجل، ويمكن أن تكون لها عواقب سلبية بعيدة المدى على السلام والتنمية المستدامين للمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

في عام 2001، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه" (برنامج العمل)، بعدها وفي عام 2005 اعتمدت "الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها" (الصك الدولي للتعقب).[3] توفر هذه الصكوك إطارا عالميا للعمل على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والتصدي له، وبالتالي الحد من العنف المسلح. وقد التزمت الدول بتنفيذ تدابير لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من خلال معالجة سلسلة من القضايا، بما في ذلك "التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومراقبتها، وتهريبها، وتداولها، والسمسرة والاتجار بها، فضلا عن تعقبها وتمويلها وجمعها وتدميرها".[4]

تجتمع الدول كل عامين في اجتماع الدول المنعقد كل عامين (BMS) للنظر في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب (ITI). كما تعقد الدول مؤتمر استعراضي (RevCon) كل ست سنوات لمراجعة التقدم المحرز في التنفيذ، ومناقشة سبل التغلب على التحديات الجديدة والناشئة، وتحديد الأولويات لدورة الاجتماعات المقبلة التي تنعقد كل ٦ سنوات. تحدد الوثائق الختامية لاجتماع الدول المنعقد كل عامين والمؤتمر الاستعراضي التحديات والثغرات في التنفيذ، وتدابير دعم التنفيذ. سيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع (RevCon4) في حزيران/يونيو 2024. مسبوق باجتماع اللجنة التحضيرية في شباط/فبراير 2024 . بعد مرور ثلاثة وعشرين عاما من تبني برنامج العمل، لا تزال هناك قضايا كثيرة مستمرة تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بينما برزت قضايا جديدة يجب معالجتها. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول وأصحاب المصلحة الآخرين فرصة مهمة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب دعما لجهود التصدي لتحويل الأسلحة الصغيرة غير المشروع وإساءة استخدامها.

يأتي هذا التقرير حصيلة سلسلة من أربع حلقات دراسية للخبراء عبر الإنترنت عقدت بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2023 . حيث شارك في تنظيم الحلقات الدراسية مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) بتمويل من الاتحاد الأوروبي. استضاف المعهدان خبراء من مختلف التخصصات لمناقشة التحديات الرئيسية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتحديد خطوات قابلة للتنفيذ لتنظر الدول فيها في المؤتمر الاستعراضي الرابع من أجل إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. وركزت كل حلقة دراسية على موضوع مختلف: (أ) التعاون والمساعدة الدوليين؛ (ب) التكنولوجيا الجديدة؛ (ج) ربط مراقبة الأسلحة الصغيرة بالتنمية المستدامة؛ (د) وضع الأهداف في إطار تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.[5] وقد دُعي مجموعة كبيرة من الخبراء من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (المنظمات غير الحكومية) والمجتمع المدني والقطاع الخاص، عند

---

1 . الأمم المتحدة، الأمين العام، الموجز التاسع لسياسة جدول الأعمال المشترك: خطة جديدة للسلام، يوليو 2023
https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-new-agenda-for-peace-en.pdf
الصفحة 23.

2 . يقدر كارب أن هناك (١) مليار قطعة من "الأسلحة النارية" . وعلى الرغم من ذلك، ونظراً لأن تعريفه للأسلحة النارية هو نفس التعريف الوارد في هذا التقرير، فقد استخدم مصطلح "الأسلحة الصغيرة" هنا من أجل اتساق المصطلحات. أ - كارب، تقدير أعداد الأسلحة النارية التي يحملها المدنيون على الصعيد العالمي، دراسة استقصائية حول الأسلحة الصغيرة، 2018.
https://www.smallarmssurvey.org/resource/estimating-global-civilian-held-firearms-numbers الصفحة ٣؛ دراسة استقصائية حول الأسلحة الصغيرة، قاعدة بيانات الوفيات الناجمة عن العنف على المستوى العالمي (2004-2021) (GVD)، تحديث 2023، النسخة 0,1، 1 ديسمبر 2023، https://doi.org/10.5281/ZENODO.8215005

3 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، A/CONF.192/15.. 20 تموز/يوليو 2001؛ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها، A/60/88. 27 حزيران/يونيو 2005.

4 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، برنامج العمل، A/CONF.192/15، القسم الثاني، الفقرة 4.

5 . تتألف السلسلة من الحلقات الدراسية التالية: تحسين التعاون والمساعدة الدوليين في تنفيذ برنامج العمل (28 حزيران/يونيو 2023)، ومراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وآثار التكنولوجيات الجديدة (25 تموز/يوليو 2023)، ودمج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية المستدامة (6 أيلول/سبتمبر 2023)، ووضع الأهداف في إطار برنامج العمل (27 أيلول/سبتمبر 2023).

الاقتضاء، لضمان تنوع وجهات النظر، بما في ذلك التوازن في التمثيل الإقليمي والجنساني قدر الامكان.

إن القصد من هذا التقرير هو مساعدة الدول على الاستعداد بشكل أفضل للمؤتمر الاستعراضي الرابع. ولدعم هذا الهدف، وبدلاً من تقديم ملخص لكل من الحلقات الدراسية الأربع، يركز التقرير على خمس قضايا رئيسية برزت خلال الحلقات الدراسية وسيتم مناقشتها خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع. وفيما يتعلق بكل قضية، يقدم التقرير أولاً معلومات عن خلفية القضية ذات صلة، بما في ذلك التوصيات من الوثائق الختامية لاجتماعات الدول المنعقدة كل عامين والمؤتمرات الاستعراضية السابقة. ثم يسلط الضوء على التحديات ويقدم توصيات للنظر فيها قبل وأثناء المؤتمر الاستعراضي الرابع، وقد حدد الخبراء الذين شاركوا في الحلقات الدراسية هذه التحديات والتوصيات، واستكملها، في بعض الحالات، فريق البحث تماشياً مع نتائج الحلقات الدراسية. لا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير بالضرورة موقف مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو الاتحاد الأوروبي.

أما بقية هذا التقرير فتتألف من خمسة فصول. يركز الفصل الأول على أهمية المسئولية الوطنية في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل/ الصك الدولي للتعقب، وتحديد الثغرات في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الصعيد الوطني ووضع الأهداف الوطنية. ويبحث الفصل الثاني في التعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما تبادل المعلومات والتنسيق والتمويل المستدام. وينظر الفصل الثالث في الروابط بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتنمية المستدامة، ويقدم توصيات لإدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية وجمع البيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). كما يشدد الفصل الرابع على أهمية اتباع مقاربات شمولية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، وهي مسألة أثيرت في جميع الحلقات الدراسية. وأخيرا، يستكشف الفصل الخامس الآثار المترتبة على التكنولوجيا والابتكارات الجديدة: التحديات التي تمثلها التدابير القائمة المتعلقة بالرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والفرص التي تتيحها لتعزيز تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، والخيارات المتاحة لمواصلة تحديث الصكين في مواكبة للتغيرات المستمرة.

Smelting of confiscated SALW. Kosovo, 2014. © Arben Llapashtica

1. تعزيز الملكية الوطنية

يمكن تعريف الملكية الوطنية على "أنها ممارسة كل دولة قيادة فعالة على سياساتها واستراتيجياتها في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتنسيق التدابير المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه" (انظر المربع 1). وتعتبر حجر الزاوية في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. في عملية برنامج العمل، تدرك الدول بأن "المسؤولية الرئيسية عن حل المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه تقع على عاتق جميع الدول".[6] وشددت الدول كذلك في الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين على "أهمية أن تتولى الدول بقوة زمام الأمور على الصعيد الوطني في مجال التنفيذ الكامل والفعال [لبرنامج العمل] و [الصك الدولي للتعقب]".[7]

يلخص هذا الفصل العقبات والسبل الكفيلة لضمان الملكية الوطنية الكاملة لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب فيما يخص:

- تحديد الثغرات والقضايا على المستوى الوطني
- وضع الأهداف ورصد التنفيذ
- دعم وضع الأهداف الوطنية من خلال العمليات الإقليمية

---

6 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، برنامج العمل، A/CONF.192/15، القسم الثالث، الفقرة 1.

7 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، A/CONF.192/BMS/2022/1. 21 تموز/يوليو 2022، الملحق، الفقرة 4.

المربع 1: تعريف الملكية الوطنية

يمكن وصف الملكية الوطنية لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب بأنها ممارسة الدول قيادة فعالة لسياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتنسيق التدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.[8]

حدد إعلان باريس بشأن فعالية المعونات ثلاثة جوانب رئيسية للمسئولية الوطنية:

1. "ممارسة [السلطات الوطنية] القيادة في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها . . . الوطنية من خلال عمليات استشارية واسعة النطاق"
2. "ترجمة [السلطات الوطنية] هذه الاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية إلى برامج عمليات مدفوعة بتحقيق النتائج ومرتبة حسب الأولويات"
3. "تولي [السلطات الوطنية] القيادة في تنسيق المعونات على جميع المستويات إلى جانب الموارد التنموية الأخرى، وذلك من خلال الحوار مع الجهات المانحة وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة"[9]

1.1 استخدام التقييمات الأساسية (الخط الأساسي) في المراقبة الوطنية للأسلحة الصغيرة والخفيفة

لقد برزت التقييمات الوطنية الأساسية كأداة مهمة تستطيع الدولة من خلالها تحديد الثغرات والتحديات في نظامها الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة ليتسنى لها تنفيذ التدابير لمعالجتها. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين في عام 2022، شجعت الدول على "إجراء تقييمات أساسية طوعية ومحددة وطنياً . . . بغية تلبية الاحتياجات بطريقة شاملة ومستدامة، [و] وكفالة أن تظل الدول الطالبة متولية لزمام الأمور على الصعيد الوطني وتعزيز ذلك ".[10] ويجمع التقييم الأساسي جميع أصحاب المصلحة الوطنيين - بما في ذلك قطاع الأمن والوزارات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حسب الاقتضاء – ليتيح إجراء تحليل شامل للنظام الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتحديد ثغراته، ونقاط قوته، وضعفه. ويشكل التحليل الجيد للثغرات أساساً لتحديد التدابير الفعالة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح، وبالتالي تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. كما يمكن أن يتيح للسلطات الوطنية أن تحدد احتياجاتها للتعاون والمساعدة الدوليين بدقة، ويمهد الطريق أمام طلبات التعاون والمساعدة الدوليين.

التحديات

تبقى إمكانيات التقييمات الأساسية الوطنية غير مستغلة استغلالاً كافياً للاسترشاد بها في تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. ويعزى ذلك، على الأقل، إلى القيود المفروضة على القدرات أو غياب آلية تنسيق وطنية قادرة على قيادة عملية التقييم الأساسي.

كما أن ضمان شمولية التقييمات الأساسية هو أحد الصعوبات الأخرى. حيث يشكل ضمان مشاركة جميع السلطات الوطنية المعنية عقبة، لا سيما وأن مراقبة الأسلحة

---

8 . إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، 2005، الفقرة 14، https://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf؛ ك. ميز ,البحث عن فعالية المعونات في المساعدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، https://unidir.org/sites/default/files/publication/pdfs/searching-for-aid-effectiveness-in-small-arms-assistance-105.pdf

انظر أيضا فرقة عمل الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، إصلاح قطاع الأمن: ملاحظات الإرشادات التقنية المتكاملة، 2012، الصفحة الثامنة،

https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/un_integrated_technical_guidance_notes_on_ssr_1.pdf

9 . إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، الفقرة 14. تم الاتفاق على إعلان باريس بشأن فعالية المعونات في المنتدى الثاني رفيع المستوى في عام 2005 (الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ووقعت عليه 138 دولة.

10 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير اجتماع الدول الثامن المنعقد كل عامين ، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 89.

الصغيرة والخفيفة تتطلب مقاربة شاملة تشارك فيها الحكومة كاملة، وبدورها ستستفيد التقييمات الأساسية من وجود سلسلة واسعة من السلطات الوطنية. ويعتبر المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا أصحاب مصلحة أساسيين غير مدرجين في التقييمات الأساسية على نحو كاف أو مجد في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، يقوم أصحاب المصلحة المشاركون بترشيح الرجال بشكل غير متناسب لحضور هذه الاجتماعات (للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفصل 4). ومن غير المرجح أن تكون التقييمات التي تفتقر إلى الشمولية أو التنوع شاملة في استنتاجاتها، ويصبح إغفال الثغرات الهامة في النظام الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة أمر وارد بسبب إهمال وجهات النظر الهامة.

بعيدا عن المشاركة الشاملة، لا تراعي التقييمات الأساسية في كثير من الأحيان بما يكفي الآثار المختلفة للأسلحة الصغيرة والخفيفة على النساء والرجال والفتيات والفتيان في جمع البيانات أثناء التقييم الأساسي وتحديد القضايا التي يتم مواجهتها. وقد لا تكون البيانات المجمعة مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة، الذي يمكن أن يجعل تحديد القضايا والأسباب الجذرية أمرا صعبا.

وعلاوة على ذلك، حتى عند إجراء تقييم أساسي شامل، فإن تأثيره يتوقف على ما إذا كانت السلطات الوطنية تستخدم نتائجه في التخطيط الوطني. ويمكن أن يشمل ذلك صياغة استراتيجيات وطنية، مثل استراتيجيات الأمن والتنمية الوطنية، وخطة العمل الوطنية (NAP).

التوصيات

- ينبغي أن تضطلع السلطات الوطنية بدور قيادي في تحديد الثغرات والمسائل في النظام الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتحديد سبل المضي قدما. ويمكن للدولة أن تستفيد من المنهجيات والأدوات القائمة لتيسير تقييمها الأساسي. ويشمل ذلك "المنهجية المرجعية للتقييمات الأساسية لإدارة الأسلحة والذخائر التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح" ونموذج زيارات التقييم التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) وكذلك استبيان طلب المساعدة الخاص بها في إطار آلية المساعدة الخاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية (SCA).[11] ويمكن لكيانات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة أن تدعم الدول بإجراء تقييمات أساسية، مثل الاضطلاع بدور تيسيري أو تقديم خبرات تقنية إضافية عند الحاجة.
- ينبغي أن يولي التقييم الأساسي اهتماما خاصا بقدرات ومعارف ومهارات السلطات الوطنية المختصة المشاركة في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينبغي أن يشمل ذلك استعراضا لعمل أي آليات تنسيق وطنية قائمة ونظم مراقبة وطنية لتحديد الممارسات الفعالة والمجالات التي يتعين تعزيزها. وفي الحالات التي لا توجد فيها آلية تنسيق وطنية من هذا القبيل، ينبغي أن يدرس التقييم الأساسي إنشاء تلك الآلية والمحافظة عليها.
- ينبغي أن تكفل الدول والكيانات الأخرى التي تجري تقييما أساسيا أن يكون مستجيبا للمنظور الجنساني وأن يتضمن تحليلا جنسانيا.
- ينبغي للسلطات الوطنية أن تستخدم تقييمات أساسية عند تحديد الاحتياجات للتعاون والمساعدة الدوليين. وسيتيح ذلك لها اكتساب فهم دقيق وشامل للثغرات، وتقديم طلبات مستنيرة ومحددة الأولويات للتعاون والمساعدة الدوليين، وقياس التقدم المحرز مقارنة بخط أساس معين.
- ويمكن أن تستخدم الدول المؤتمر الاستعراضي الرابع لتسليط الضوء على فائدة التقييمات الأساسية كأساس لدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. وفي الوثيقة الختامية، ينبغي تشجيع الدول على إجراء تقييمات أساسية لإثراء الجهود الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة مدى الحياة، بما في ذلك تحديد الأهداف الطوعية، والمساعدة على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف المحددة على الصعيد الوطني.

---

11 . جيزندنار و شيوتاني، المنهجية المرجعية للتقييمات الأساسية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2021؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، https://www.unidir.org/publication/reference-methodology-national-weapons-and-ammunition-management-baseline-assessments

"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأسلحة الصغيرة والخفيفة وآلية المساعدة (SCA)"، n.d.، https://salw.osce.org/Home/Resources/1-assistance-mechanism

2.1 وضع الأهداف وتنفيذ خطط العمل الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة

تتطلب المسؤولية الوطنية أن تأخذ الدول زمام المبادرة في وضع الاستراتيجيات أو الأهداف الوطنية و"ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى برامج تنفيذية ذات أولوية وموجهة نحو تحقيق النتائج المرجوة" (انظر المربع النصي 1).[12] وفي سياق مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تشكل الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية أدوات لدعم الدول في هذه الجوانب الرئيسية للمسؤولية الوطنية.[13] وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، اتفقت الدول على "النظر في وضع أهداف وطنية طوعية " وشجعت "وضع وتنفيذ [خطط عمل وطنية] طوعية" دعما لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.[14] وبالمثل، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة في "خطة جديدة للسلام" بأن "تضع الدول أهدافا وطنية وإقليمية وأن تقيس التقدم المحرز نحو تنفيذ الأطر التنظيمية، بما في ذلك جمع البيانات ورصدها".[15]

على الرغم من أن وضع الأهداف وتنفيذ برنامج العمل الوطني تم تناولهما بشكل منفصل في الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، فإنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا، حيث أصبحت الأهداف الوطنية في كثير من الأحيان جزءا من برنامج العمل الوطني بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. لذلك يتم التعامل معهما جنبا إلى جنب في هذا القسم. ويمكن للأهداف الوطنية القائمة أن تغذي عملية إعداد برنامج العمل الوطني، في حين تشمل عملية تصميم برنامج العمل الوطني أيضا تحديد الأهداف. حيث يتيح وضع أهداف وطنية وصياغة برنامج العمل الوطني للدولة، إذا ما نُفذت بشكل جيد، القيام بما يلي:

- تحديد المجالات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها، استنادا إلى نتائج التقييم الأساسي المكتمل (انظر القسم 1.1).
- تحديد الأهداف الوطنية التي ستستخدمها الدولة لتحديد ما إذا قد تم تناول المجالات ذات الأولوية.
- صياغة وتنظيم الإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف في إطار زمني معين وتحديد مسؤولية الجهات الفاعلة الوطنية في تنفيذ هذه الإجراءات، مع مراعاة الموارد والقدرات المتاحة.
- تحديد الاحتياجات الوطنية للتعاون الدولي والمساعدة، وصياغة طلبات المساعدة التي تدعم بلوغ الأهداف الوطنية أو تنفيذ برنامج العمل الوطني، وتنسيق تنفيذ أنشطة المساعدة مع السلطات الوطنية المسؤولة عن الإجراءات ذات الصلة.
- رصد وتقييم التنفيذ عن طريق تحديد مؤشرات واضحة وواقعية يمكن جمع البيانات لأجلها لقياس التقدم المحرز من خط أساس محدد باتجاه تحقيق الأهداف.
- جمع البيانات التي يمكن أن تساعد على استخلاص الدروس المستفادة والتي تفي بالتزامات رفع التقارير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

تعتبر قدرة السلطات الوطنية على ممارسة القيادة الفعالة شرط أساسي للمسؤولية الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. من الواضح أن ذلك ينطبق أيضا على تحديد الأهداف وتصميم خطط العمل الوطنية وتنفيذها. وفي المناقشات التي دارت في الحلقات الدراسية، شدد المشاركون على أن آلية التنسيق الوطنية ستكون في وضع جيد يؤهلها للاضطلاع بدور قيادي في تحديد الأهداف الوطنية وتصميم خطط العمل الوطنية. وفي برنامج العمل، وافقت الدول على إنشاء آلية تنسيق وطنية من هذا القبيل.[16]

---

12 . إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، الفقرة 14.

13 . ويمكن وصف خطة العمل الوطنية بأنه ينبغي أن يكون " خطة حكومية تشارك في وضعه الحكومة كاملة لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها المزعزع للاستقرار على الصعيد الوطني ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بها " . الأمم المتحدة، مكتب شؤون نزع السلاح، " خلاصة نموذجية لتنفيذ برنامج السيطرة على الأسلحة الصغيرة 04.10 " ، 2018، الصفحة 2، https://disarmament.unoda.org/convarms/mosaic

14 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الفقرات 24 إلى 26.

15 . الأمم المتحدة، الأمين العام، " خطة جديد للسلام " ، الصفحة 23.

16 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، برنامج العمل، A/CONF.192/15، الفرع الثاني، الفقرة 4. يستخدم هذا التقرير باستمرار مصطلح " آلية تنسيق وطنية " تماشيا مع الخلاصة النموذجية لتنفيذ برنامج السيطرة على الأسلحة الصغيرة (MOSAIC).

يمكن استخدام الأهداف الوطنية لإثراء عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. في عام 2019، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره إلى الجمعية العامة، أن تكون عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة، وأن تتولى الدولة قيادتها من خلال إعطاء الأهداف الوطنية دورا أبرز.[17] ويمكن أن توفر اجتماعات الدول كل عامين والمؤتمرات الاستعراضية منبرا للدول لتبادل الآراء والمعلومات بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الأهداف الوطنية والإقليمية. ويمكنها أيضا أن تقدم الدعم للدول في بلوغ الأهداف الوطنية من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.

وقد أقر المجتمع الدولي الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية في سلسلة من المجالات غير مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة بوصفها وسائل فعالة لدعم التقدم في تنفيذ الصكوك الدولية على الصعيدين الوطني والإقليمي. على سبيل المثال، أقر برنامج المرأة والسلام والأمن وبرنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان خطط العمل الوطنية (NAPs) كوسيلة فعالة لإحراز تقدم على الصعيد الوطني.[18] وقد استخدمت أطر عمل أخرى مثل اتفاق باريس بشأن التغير المناخي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافا وطنية أو استراتيجيات وطنية لتوجيه العمل وتعبئة الموارد ورفع التقارير عن التقدم المحرز. وفي العمليات الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، قررت الدول مرارا استخدام خطط العمل الوطنية لتيسير التنفيذ الوطني للأهداف والغايات الإقليمية المتفق عليها (انظر القسم 1.3).

التحديات

اعتباراً من عام 2022، أشارت 31 دولة في تقريرها الوطني عن خطة عملها إلى أنها حددت أهدافا وطنية لدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، في حين أشارت 23 دولة إلى وجود خطة عمل وطنية (منها 20 دولة حددت أيضا أهدافا وطنية). وتشمل العوامل الرئيسية وراء عدم وجود أهداف أو خطة عمل وطني ما يلي:

- القدرة المحدودة لآلية التنسيق الوطنية.
- غياب آلية تنسيق وطنية.
- الإرادة السياسية المحدودة لتخصيص الموارد لتحديد الأهداف الوطنية وتنفيذ خطة العمل الوطنية.

وحيثما تم وضع الأهداف الوطنية، كثيرا ما يعوق التقدم عدم كفاية القيادة الحكومية ووجود الوحدات والإجراءات الحكومية المنعزلة. يؤثر غياب القدرات، لا سيما قدرات آلية التنسيق الوطنية، تأثيرا سلبيا مباشرا على فعالية تصميم وتنفيذ الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية. وفي الحالات التي كان فيها تمويل وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها يعتمد أساسا على التعاون والمساعدة الدوليين (ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى غياب الأموال المخصصة من الميزانية الوطنية)، لم تتحقق الأهداف ولم يكن التنفيذ مستداما. في الوقت نفسه، كثيرا ما توجد صوامع معزولة داخل الحكومة، حيث تقوم الوزارة أو الوكالة أو الإدارة الحكومية التي تستضيف آلية التنسيق الوطنية، في كثير من الأحيان، بوضع أهداف وطنية وخطط عمل وطنية دون مشاركة تذكر من جانب الوزارات الحكومية الأخرى ذات الصلة. وبناء على ذلك، قد لا تكون هذه الوزارات وغيرها من أصحاب المصلحة على علم بوجود الأهداف الوطنية أو خطط العمل الوطنية أو بفحواها.

ثمة نقطة ضعف أخرى في وضع الأهداف وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تتمثل في انفصالها المتكرر عن استراتيجيات الأمن والوقاية والتنمية الوطنية[19] . وقد اعتبر ذلك عاملا هاما يسهم في عدم استعداد الوزارات الحكومية لتخصيص موارد لتنفيذ برنامج العمل الوطني، بالإضافة إلى استبعاد أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والقطاع الخاص في كثير من الأحيان من وضع الأهداف الوطنية وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

---

17 . الأمم المتحدة، الأمين العام، "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه وتقديم المساعدة للدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وجمعها"، تقرير الأمين العام، A/74/187، 21 يوليو/تموز 2019، الفقرة 69.

18 . وتتمحور أجندة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان حول مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام 2011. وتحدد هذه المبادئ التزامات مؤسسات الأعمال ببذل العناية الواجبة من أجل "منع ومعالجة مخاطر الآثار الضارة على حقوق الإنسان التي تنطوي على نشاط تجاري". ولتنفيذ المبادئ التوجيهية، شجع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الدول على وضع برامج عمل وطنية. انظر، على سبيل المثال، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف"، 1 يناير/كانون الثاني 2012،
https://www.ohchr.org/en/publications/reference-publications/guiding-principles-business-and-human-rights
المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، "خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، n.d.، https://globalnaps.org/about

19 . تشمل الوقاية كمصطلح شامل قضايا مثل منع نشوب النزاعات، ومنع التطرف العنيف أو منع العنف المسلح.

يبقى إنشاء البيانات وجمعها لرصد وتقييم التنفيذ الفعال للأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية في الغالب ضعيفا (انظر أيضا القسم 2.3 المتعلق بالتحديات التي تواجه جمع البيانات). وعادة ما تفتقر خطط العمل الوطنية في كثير من الأحيان إلى إطار للرصد والتقييم. ولذلك، أولي اهتمام محدود لضمان إتاحة موارد كافية لقياس التقدم (أو عدم التقدم) في تنفيذ خطة العمل الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية. وهذا يجعل من الصعب على السلطات الوطنية تتبع ما إذا كانت خطط العمل الوطنية قد نفذت وأي أجزاء منها قد تم تنفيذها، والتعرف على تحديات التنفيذ والاستجابة لها، وإدخال تحسينات على خطة عمل وطنية محتملة للمتابعة.

تحديد الأهداف وإعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية

- في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع، ينبغي تشجيع الدول على استخدام الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية كوسيلة لتعزيز المسؤولية الوطنية لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.
- ينبغي أن تُشرك السلطات الوطنية جميع أصحاب المصلحة المعنيين - بما في ذلك الوزارات الحكومية، وعند الاقتضاء، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص - في عمليات تحديد الأهداف وتصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية.
- ينبغي أن تمول السلطات الوطنية التي تضع وتنفذ خطة العمل الوطنية، جزئيا على الأقل، عملية وضع خطة العمل الوطنية من خلال الميزانية الوطنية لضمان استدامة الخطة. وينبغي إشراك السلطات الوطنية ذات الصلة، مثل وزارة المالية، في عملية وضع خطة العمل الوطنية.
- ينبغي للسلطات الوطنية أيضاً أن تكفل إسهام الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في الاستراتيجيات الشاملة للدولة في مجالات الأمن والوقاية والتنمية وارتباطها بها. ويمكن للسلطات الوطنية أيضا أن تنظر في كيفية زيادة أوجه تضافر خطط العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة مع العمليات المتداخلة مثل إصلاح قطاع الأمن (SSR)، أو تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، أو تنفيذ المبادئ المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب سلطات إنفاذ القانون.[20]
- ينبغي أن تتخذ الدول خطوات لضمان أن يكون لدى الموظفين المسؤولين عن تحديد الأهداف وتصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية ما يلزم من قدرات ومهارات وخبرات. كما يمكن أن تكفل الدول التي لديها آلية تنسيق وطنية إمكانية حصولها على سلسلة واسعة من الخبرات ذات الصلة واستخدامها في نطاق الحكومة وخارجها. ويمكن للدول أيضا أن تنظر في كيفية استخدام برنامج العمل والصك الدولي للتعقب لحشد الدعم لبناء قدرات المسؤولين الوطنيين، لا سيما من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.
- ينبغي أن تحدد الدول مؤشرات ملموسة كجزء من إطار الرقابة والتقييم للتمكين من قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتنفيذ خطة العمل الوطنية وتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينبغي أن تستخدم آليات التنسيق الوطنية بيانات الرقابة والتقييم لإثراء العمليات والاستراتيجيات الحكومية وتيسير صياغة طلبات التعاون والمساعدة الدوليين.

توصيات للاستفادة من عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب في دعم الأهداف وخطط العمل الوطنية

هناك عدة طرق يمكن للأمم المتحدة من خلالها دعم تحديد الأهداف وخطط العمل الوطنية:

- يمكن أن توصي الدول الأمانة العامة بتحديث النموذج.10.04 من الخلاصة النموذجية لتنفيذ برنامج مراقبة الأسلحة الصغيرة (MOSAIC) بأمثلة للأهداف والأطر الوطنية، فضلا عن الممارسات الجيدة الجديدة والناشئة ذات الصلة بتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم خطط العمل الوطنية والأهداف الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.[21]
- يمكن أن تقوم الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بتيسير التعلم عبر الأقاليم بشأن تحديد الأهداف وتنفيذ خطط العمل الوطنية عن طريق تبادل الدروس المستفادة من الصكوك الوطنية والإقليمية وتعزيز التبادل والتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية.
- ينبغي أن تستفيد الدول من أدوات رفع التقارير بشأن خطط العمل لتقديم أحدث وثائقها الاستراتيجية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأهدافها الوطنية، وخطط عملها الوطنية وغيرها إلى الأمانة العامة لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب من خلال تقديم تقارير طوعية. ينبغي أن تواصل الأمانة العامة ضمان إتاحة

---

20 . قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000). (S/RES/1325 (2000)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2000؛ الأمم المتحدة، مؤتمر منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب مسؤولي إنفاذ القانون، هافانا، 7 سبتمبر/أيلول 1990، https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-use-force-and-firearms-law-enforcement

21 . الأمم المتحدة، "MOSAIC 04.10".

هذه المواد على الموقع الإلكتروني لبرنامج العمل وتعزيز نشرها.[22] على سبيل المثال، تستضيف الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF) قاعدة بيانات لخطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن،[23] ويمكن أن يكون ذلك أحد المقاربات التي يمكن أن تتبناها الأمانة العامة لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب لزيادة دعم تبادل المعلومات بشأن خطط العمل الوطنية.

3.1 دعم وضع الأهداف الوطنية من خلال العمليات الإقليمية

تلعب العمليات والآليات والصكوك الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما في دعم تحديد الأهداف الوطنية للرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وهي أيضا سبب هام للاهتمام المتجدد بخطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. في حين أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول لحل المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، إلا أن التنسيق بين المقاربات الوطنية ضروري نظراً للطبيعة العابرة للحدود للمشكلة. وفي هذا السياق، يمكن للآليات الإقليمية أن تدعم الدول في وضع حلول بالتنسيق مع الدول المجاورة، وفي نفس الوقت، تكون مصممة وفقا للسياق الوطني.[24]

- **تفعيل الصكوك الإقليمية:** يصيغ فصل شرق أفريقيا من خطة عمل الاتحاد الأفريقي القارية "إسكات البنادق" المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، على الصعيد دون الإقليمي، إجراءات لتنفيذ الالتزامات بموجب مبادرة "إسكات البنادق"، وبرنامج العمل، والصك الدولي للتعقب، والصكوك الإقليمية.[25] ففي منطقة تضم عدة هيئات دون إقليمية ذات ولايات مختلفة وعضوية متداخلة، يهدف فصل شرق أفريقيا إلى توفير إطار للعمل الموحد. كما تم إعداد فصول إقليمية - أو يجري إعدادها - خاصة بمبادرة "إسكات البنادق" للمناطق دون الإقليمية الأفريقية الأخرى.
- **خرائط الطريق الإقليمية:** اعتمدت الدول المشاركة خارطة طريق لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب البلقان في عام 2018، واتفقت على أهداف مشتركة يتعين تحقيقها بحلول عام 2024 للحد من الحيازة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها، وإساءة استخدامها وتهريبها.[26] وتتضمن خارطة الطريق عدة مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وتقوم السلطات الوطنية بتنفيذها من خلال استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. على الصعيد الإقليمي، يجري استعراض التقدم المحرز استنادا إلى البيانات الواردة من الدول المشاركة، ويمكن للدول أن تتبادل المعلومات وتنسق مقارباتها. وأخيرا، فإن أهداف خارطة طريق غرب البلقان بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي إثراء وتوجيه التعاون والمساعدة الدوليين لدعم تنفيذ خارطة الطريق على المستوى الوطني. كما توجد خرائط طريق إقليمية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، أو ما تزال قيد الإعداد، في حين أن جنوب شرق آسيا تحرز تقدما بشأن مقاربة خارطة الطريق الإقليمية.[27]
- **خطط العمل الإقليمية:** تحدد خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية للفترة 2020-2025، أولويات الاتحاد الأوروبي والإجراءات المستمدة منها وتضع مؤشرات الأداء الرئيسية المصاحبة لها. ويتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والشركاء في جنوب شرق أوروبا تقديم تقارير سنوية عن مؤشرات الأداء الرئيسية إلى المفوضية الأوروبية.[28]

---

22 . الأمم المتحدة، "حالة التنفيذ العالمي لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة"، n.d.، https://smallarms.un-arm.org/statistics

23 . الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF)، "خطة عمل وطنية 1325"، n.d.، http://1325naps.peacewomen.org

24 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، خطة العمل، A/CONF.192/15، الفرع الثالث، الفقرة 1 -

25 . الاتحاد الأفريقي، مجلس السلام والأمن، "إسكات البنادق: خطة العمل القارية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة"، n.d. فرع شرق أفريقيا. انظر أيضا مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، اجتماع بشأن الاستراتيجية الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي 2020 "إسكات البنادق" n.d.

26 . مركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وشرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SEESAC)، "خارطة طريق لحل مستدام للحيازة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها وتهريبها في غرب البلقان بحلول عام 2024"، 2018، https://www.seesac.org/f/docs/publications-salw-control-roadmap/Regional-Roadmap-for-a-sustainable-solution-to-the.pdf

SEESAC، "بيان مشترك صادر عن نواب وزراء الداخلية ونواب وزراء الخارجية في جنوب شرق أوروبا"، 1 شباط/فبراير 2018، https://www.seesac.org/f/docs/publications-salw-control-roadmap/Joint-StatementFINAL.pd

27 . مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي(UNLIREC)، "خارطة طريق الأسلحة النارية في منطقة الكاريبي"، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 https://unlirec.org/en/publicacion/caribbean-firearms-roadmap

UNLIREC، "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (UNLIREC) يباشر في وضع خارطة طريق لأمريكا الوسطى لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وانتشارها"، 6 تموز/يوليو 2023، https://unlirec.org/en/oas-and-unlirec-initiate-the-development-of-the-central-american-road-map-to-prevent-the-illicit-trafficking-and-proliferation-of-arms-and-ammunition

28 . تستند مؤشرات الأداء الرئيسية لخطة عمل الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على خارطة طريق غرب البلقان بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. المفوضية الأوروبية، "خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية 2020-2025"، رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، COM/2020/608، 24 تموز/يوليو 2020، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52020DC0608

حثت الوثيقتان الختاميتان للاجتماعين السابع والثامن للدول المنعقد كل عامين الدول على "النظر، عند الاقتضاء، في تأسيس وتنفيذ المزيد من خطط العمل الإقليمية و/أو دون الإقليمية، ويمكن أن تشمل أهدافا وغايات وأهداف قابلة للقياس ومؤشرات ملموسة، بغية التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بطريقة شاملة ومستدامة ومنسقة في المناطق المعنية".[29] وبالمثل، يوصي الأمين العام للأمم المتحدة في "خطة جديدة للسلام" الدول بـ "تعزيز وتطوير وتنفيذ" الأطر الإقليمية ودون الإقليمية وخرائط الطريق لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.[30]

التوصيات

- في الوثيقة الختامية، يمكن للدول أن تؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه العمليات الإقليمية أو دون الإقليمية في دعم الدول لتنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني من خلال تحديد الأهداف.
- وفقا لمبدأ المسؤولية الوطنية، تقع على عاتق الدول مسؤولية الاضطلاع بدور قيادي في تحديد التحديات التي تواجه الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتحديد الأولويات، وتنسيق الإجراءات للتصدي لهذه التحديات، بما في ذلك وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها.
- على الصعيد الإقليمي، يمكن للدول أن تضع أهدافا والتزامات مشتركة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة والتحديات العابرة للحدود الوطنية التي تنشأ عنها.
- يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن توفر القدرات والخبرات اللازمة لهذه العمليات. ويمكن للدول أيضا أن تعمل على الصعيد الإقليمي لتحديد الأهداف ووضع أطر مشتركة للمراقبة.
- يمكن يشجع العمل على الصعيد الدولي، بما في ذلك برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، الدول على وضع خطط عمل وطنية، ودعم العمليات الوطنية والإقليمية بالخبرة، وتوفير منبر لتبادل الآراء على الصعيدين المتعدد الأطراف والعابر للأقاليم بشأن التحديات وأفضل الممارسات، والمساعدة على تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين.

Côte d'Ivoire, 2007. © UN Photo / Basile Zoma

29 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع السابع للدول المنعقد كل عامين للنظر في تنفيذ خطة العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق، الفقرة 58؛ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 44. انظر أيضا الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، A/CONF.192/2018/RC/3، 6 تموز/يوليو 2018، المرفق، الفقرة 7 من القسم الثاني.

30 . الأمم المتحدة، الأمين العام، "خطة جديدة للسلام"، الصفحة 23.

2. تسهيل التعاون والمساعدة الدوليين

بينما يُلاحظ أن الدول تتحمل "المسؤولية الرئيسية" عن التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، يدرك برنامج العمل بأن للتعاون والمساعدة الدوليين دورا محوريا في تمكين التنفيذ على الصعيد الوطني.[31] ويشكل هذا التوازن جانبا رئيسيا آخر من جوانب المسؤولية الوطنية: كما يجب على الدول أن تأخذ زمام المبادرة في طلب وتنسيق التعاون والمساعدة الدوليين بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وهذا بدوره أمر أساسي لتحقيق نتائج ناجحة ومستدامة لمشاريع التعاون والمساعدة الدوليين. وفي سياق مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، غالباً ما تكون آليات التنسيق الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في وضع جيد يمكنها من تنسيق وإدارة طلبات المساعدة وتنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني. وهي قادرة على ضمان أن تتم هذه العمليات وفقا لاستراتيجية وطنية أو خطة عمل أو سياسات حكومية للرقابة الوطنية على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك وفقا للصكوك الإقليمية وخرائط الطريق. وفي الوقت نفسه، يمكن القيام بدور تيسيري هام على المستوى الدولي: فقد أكدت الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين على "الحاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين وفعاليتهما واستدامتهما".[32] واتفقت الدول أيضا في الاجتماع على وضع خيارات لتعزيز فعالية أطر المساعدة الدولية القائمة، بما في ذلك وضع إجراء منظم داخل الأمانة العامة للنظر في طلبات المساعدة.

ويركز هذا الفصل على سبل محددة لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين على الصعيدين الوطني والعالمي:

- تبادل المعلومات والتنسيق
- التمويل المستدام

يتضمن الفصل اقتراحات بشأن كيفية تعزيز تقديم التعاون والمساعدة الدوليين في إطار برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، مع الأخذ في الاعتبار دور الدول الطالبة للتعاون والمساعدة والدول المانحة والأمانة العامة والمنظمات المنفذة.

1.2 تحسين تبادل المعلومات وتنسيق التعاون والمساعدة الدوليين

يعد الإبلاغ الفعال لطلبات التعاون والمساعدة الدوليين أمرا أساسيا للدولة الطالبة في الانخراط مع الجهات المانحة والمنفذة المحتملة. ويمكن أن تشكل التقييمات الأساسية للثغرات والأهداف الوطنية والإجراءات ذات الصلة لمعالجة هذه الثغرات أساسا جيدا للدول لتحديد احتياجات المساعدة وصياغة طلباتها.[33] ويمكن للدول إدراج طلبات التعاون والمساعدة الدوليين في تقاريرها حول خطط عملها الوطنية. فقد أقرت الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين "بأهمية هذه التقارير [الوطنية الطوعية] في. . . تحديد الاحتياجات والفرص للتعاون والمساعدة الدوليين".[34] يُمكن نموذج رفع التقارير الوطنية الخاص بخطط العمل الدول من بيان الاحتياجات للمساعدة بطريقة منظمة. ثم يتم معالجة هذه الاحتياجات وحصرها وعرضها على الموقع الالكتروني لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المخصص لرفع التقارير الوطنية. وتتضمن بعض الصكوك الأخرى أشكالا أكثر تفصيلا لطلب المساعدة (انظر الجدول 1).

وكما ذكر أعلاه، فإن الإبلاغ الفعال أمر بالغ الأهمية لمطابقة الطلبات مع عروض التعاون والمساعدة الدوليين. وللحديث بشمولية أكبر، يشكل تبادل المعلومات بشأن التعاون والمساعدة الدوليين شرطا مسبقا لتنسيق الدعم على الصعيد الدولي بفعالية وكفاءة. تحتاج الدول الطالبة والجهات المانحة والمنفذون جميعا إلى معلومات موثوقة حول:

---

31 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، خطة العمل، A/CONF.192/15، الفرع الثالث، الفقرة 1.

32 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 87.

33 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرات 24 و26 و89.

34 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 27. انظر أيضا الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث، A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق، الفرع الأول، الفقرة 20، الفرع الثاني، الفقرة 66.

- احتياجات الدولة الطالبة للمساعدة وأولوياتها الوطنية، بما في ذلك أهدافها الوطنية
- مشاريع المساعدة السابقة والحالية والمخطط لها ونتائجها
- الشركاء المنفذون الفعليون والمحتملون والجهات المانحة وآليات التمويل وتركيزهم ومجال خبرتهم

يتيح الحصول على هذه المعلومات للدول الطالبة الوصول إلى الجهات المانحة أو الجهات المنفذة أو آليات التمويل المحتملة. كما أنه يمكن الجهات المانحة والمنفذة من تقديم مساعدة موائمة، مع مراعاة المشاريع السابقة من أجل تجنب تكرار الجهود (أي تقديم مساعدة سبق أن قدمتها جهة مانحة أخرى أو منظمة منفذة أخرى).

إلى جانب تبادل المعلومات، تلعب اجتماعات الدول المنعقدة كل عامين والمؤتمرات الاستعراضية لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب دوراً في تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين. لا يوجد لدى برنامج العمل والصك الدولي للتعقب حالياً آلية مخصصة لمطابقة طلبات المساعدة مع الموارد المتاحة. بدلا من ذلك، تستطيع الدول أن تحدد احتياجاتها للمساعدة في تقاريرها الوطنية وأن ترفق مقترحات المشاريع مع التقارير الوطنية، ليتم مشاركتها في الموقع الالكتروني لبرنامج العمل التابع للأمانة العامة. ويمكن للجهات المانحة والمنفذة المحتملة الاطلاع على هذه المعلومات، كما أن الصناديق الاستئمانية مثل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة (UNSCAR) تأخذ طلبات المساعدة هذه في الاعتبار عند النظر في طلبات التمويل. ومع ذلك، كلفت الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح "بوضع إجراء منظم. . . للبت في طلبات المساعدة المقدمة في إطار [برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب]".[35] أكد المشاركون في الحلقة الدراسية على أهمية وضع إجراء منظم من هذا القبيل في إطار برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب يمكنه موائمة الاحتياجات مع الموارد بكفاءة، تماشياً مع التوصية المتعلقة بهذا الموضوع التي قدمتها الدول في الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين.

الجدول 1: مطابقة الاحتياجات مع الموارد - أمثلة من آليات أخرى

الآلية	الوصف
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: آلية الأسلحة الصغيرة والخفيفة وهيئة المساعدة القانونية لمطابقة الاحتياجات مع المساعدة[36]	توفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "آلية استجابة الأقران" يمكن بموجبها لأي دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تدعو الدول المشاركة الأخرى إلى تقديم التعاون والمساعدة الدوليين عن طريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعند تلقي طلب مساعدة من دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باستخدام استبانة مخصصة لطلب المساعدة، تقوم المنظمة بالاتصال بالدول المشاركة الأخرى للحصول على خبراء تقنيين لتقييم احتياجات الدولة الطالبة. ثم تقوم بتنسيق التدخل الدولي للمساعدة والتعاون لتلبية الاحتياجات التي تحددها الدولة الطالبة وفريق التقييم.
اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: آلية مطابقة الاحتياجات مع الموارد[37]	لدى اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 إجراء راسخ للاستجابة لطلبات التعاون والمساعدة الدوليين ومطابقتها بصورة فاعلة مع الجهات المانحة والمنفذة وكذلك الخبراء.

ملاحظة: نظراً لأن برنامج العمل والصك الدولي للتعقب لا يملكان حاليا آلية منظمة لمطابقة طلبات المساعدة مع الموارد، فقد أكد المشاركون في الحلقة الدراسية على الآليتين متعددة الأطراف المذكورتين أعلاه لمطابقة طلبات وعروض المساعدة التي يمكن أن تكون بمثابة نقاط مرجعية مفيدة لآلية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.

---

35 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 87.

36 . منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة وآلية المساعدة المقدمة من هيئة المساعدة القانونية"، n.d.. https://salw.osce.org/Home/Resources/1-assistance-mechanism

37 . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة 1540، "معلومات عامة عن المساعدة" .n.d. https://www.un.org/en/sc/1540/assistance/general-information.shtml

التحديات التي تواجه الإبلاغ الفعال عن احتياجات المساعدة وموارد ها

على الرغم من الفرص التي تتيحها التقارير الوطنية لبرنامج العمل، فإن عملية الإبلاغ عن الاحتياجات والعروض المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين غالباً ما تفتقر للكفاءة والفاعلية. ويشكل الافتقار إلى القدرة الوطنية على تحديد الاحتياجات وجمع البيانات وتجميع التقارير، التي يمكن أن تشكل أساسا للشراكات، تحديا للعديد من الدول (انظر الفصل 1). قد لا تتوفر لدى المسؤولين الوطنيين البيانات اللازمة أو ربما يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لصياغة طلبات المساعدة. غير أن هذه المعلومات لا تُستخدم دائماً لصياغة طلبات المساعدة أو لا تظهر بتفصيل كاف في الطلبات، حتى بعد أن تكون السلطات الوطنية قد أجرت تقييمات أساسية، ووضعت خطط عمل وطنية، وجمعت بيانات لرصد تنفيذ الخطة. كما أن المعلومات ذات الصلة باحتياجات المساعدة لا تصل في الغالب إلى الجهات المانحة والمنفذين المحتملين، مما يجعل من الصعب تحديد نوع المساعدة المطلوبة ومطابقة الطلبات مع عروض المساعدة الموجودة أو المحتملة. على سبيل المثال، غالبا ما تفتقر طلبات المساعدة المقدمة من خلال تقارير برنامج العامل الوطني إلى التفاصيل اللازمة للإبلاغ عن الاحتياجات بدقة. وقد تبين من التحليلات المنهجية للتقارير الوطنية أن هذه مسألة قديمة ومنتشرة.[38]

يواجه أصحاب المصلحة أيضا صعوبات في العثور على معلومات تتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين. فعلى سبيل المثال، قد تجد السلطة الوطنية التي لديها فهم واضح لاحتياجاتها من المساعدة صعوبة في الحصول على معلومات عن كيفية ومكان طلب الحصول على هذه المساعدة. وبالمثل، قد يفتقر مقدمو المساعدة إلى المعلومات المتعلقة بنوع ومكان المساعدة المطلوبة. وهناك عدة عوامل تسهم في هذه المسألة:

- ربما لا يجمع أصحاب المصلحة بيانات عن احتياجات المساعدة أو المشاريع أو العروض.
- حيثما تكون هذه البيانات متاحة، لا تنشر في كثير من الأحيان أولا يتم مشاركتها مع الشركاء الوطنيين والدوليين.
- تنتشر البيانات المتاحة للجمهور بشكل متناثر عبر العديد من قواعد البيانات والمواقع الالكترونية، التي تحتفظ بها جهات فاعلة متعددة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

التحديات التي تواجه تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين

لا تنسق بعض الدول بشكل كاف طلباتها الوطنية للتعاون الدولي والمساعدة. ويعزى ذلك في الغالب إلى القدرة المحدودة لآلية التنسيق الوطنية على الاضطلاع بهذا الدور أو إلى الافتقار لمثل هذه الآلية. ولذلك، لا تلبي بعض مشاريع المساعدة الاحتياجات الأكثر إلحاحا للدول المتلقية للمساعدة، أو أنها مشاريع سابقة متكررة، أو غير مستدامة بعد نفاد تمويل المشاريع.

وبالمثل، لا يزال تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين متخلفا على الصعيد الدولي. في الوقت الراهن، لا تصل المعلومات ذات الصلة باحتياجات المساعدة إلى الجهات المانحة المحتملة أو الشركاء المنفذين، في حين أن الدول التي تلتمس المساعدة ليست على علم بالموارد المتاحة. ونتيجة لذلك، لا تتم الاستجابة لطلبات المساعدة في كثير من الأحيان. أضف إلى ذلك، أن الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية غالباً غير متسقة بما فيه الكفاية. وتشمل هذه القضايا عدم كفاية التنسيق بين مختلف الصكوك العالمية والإقليمية التي تتداخل مع برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، مثل بروتوكول الأسلحة النارية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أو خرائط الطريق الإقليمية، وغياب التنسيق مع التعاون والمساعدة الدوليين المقدمة خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل برامج التعاون والمساعدة الثنائية.

التوصيات

- ينبغي على الدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الرابع النظر في خيارات تحسين نوعية طلبات التعاون والمساعدة الدوليين التي يتم الابلاغ عنها من خلال التقارير الوطنية لبرنامج العمل وغيرها من الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى الأمانة العامة قبل اجتماعات الدول المنعقدة كل عامين وقبل المؤتمرات الاستعراضية. ويمكنها تقديم التوصيات التالية في الوثيقة الختامية:

---

38 . بي. هولتمان و بن هامو يغر، تنفيذ برنامج عمل الصك الدولي للتعقب: تقييم التقارير الوطنية 2012-17، استبانة الأسلحة الصغيرة، حزيران/يونيو 2018، https://www.smallarmssurvey.org/resource/implementing-programme-action-and-international-tracing-instrument-assessment-national

م. برومللي، جي. ماليتا و أر. نيكولن، "المساعدة المقدمة للدول الصحراء الأفريقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة: إصابة الهدف أو الحياد عنه؟ "، باغراوندر، SIPRI، 12 كانون الثاني/يناير 2022، https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2022/salw-related-assistance-states-sub-saharan-africa-hitting-target-or-missing-mark.

- ينبغي أن تبقى عملية بناء واستدامة قدرات آليات التنسيق الوطنية على وضع الطلبات في تقاريرها الوطنية أولوية للدول، وكذلك للتعاون الدولي والمساعدة بموجب برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.
- ينبغي أن تعزز الدول قدرات آليات التنسيق الوطنية ومعرفتها بشأن مكان توافر المعلومات ذات الصلة بعروض المساعدة ومواردها وكيفية العثور عليها.
- ينبغي على الدول الطالبة أن تركز على سبل الاستفادة من المعلومات الموجودة وإبلاغها - بما في ذلك نتائج التقييم الأساسي والأهداف الوطنية وتحديات التنفيذ التي يتم تحديدها من خلال الرصد والتقييم - ليتسنى التقليل من الأعباء الإضافية على المسؤولين عن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- يمكن للدول أن تطلب من الأمانة العامة وضع نموذج طلب مخصص لتنظيم طلبات التعاون والمساعدة الدوليين وإبلاغها عن طريق مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ويمكن الاسترشاد بنموذج آلية المساعدة الخاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التابعة لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا لإثراء مثل هذا النموذج.

- ينبغي تبسيط عملية جمع البيانات ومشاركتها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وبين مختلف الصكوك. وهناك حاجة ملحة إلى استكشاف كيفية ضمان تيسير الوصول إلى المعلومات الواردة في مختلف الموارد وقواعد البيانات، مع تقديم مقترحات تشمل ما يلي:
  - توفير كل قاعدة بيانات روابط لقواعد البيانات الأخرى.
  - تعزيز تبادل المعلومات بين مدراء قواعد البيانات هذه.
  - التأكد من أن قواعد البيانات متوافقة مع بعضها البعض.
  - إنشاء قاعدة بيانات مركزية ونظام إدارة المعلومات.

- يمكن للأمانة العامة أن تضطلع بدور قيادي في تنظيم منصات تبادل المعلومات القائمة وإنشاء مركز رئيسي للبيانات الذي من شأنه أن يقدم استعراض للاحتياجات والعروض والأنشطة في مجال التعاون والمساعدة الدوليين: (أ) دعما لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب؛ (ب) دعما للصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة؛ (ج) وأن تكون مقدمة على الصعيد الثنائي. ويمكن أن تنظر الدول في منح هذه الولاية والموارد للأمانة العامة لجمع هذه المعلومات وتبادلها.
- ينبغي أن تعقد الأمانات العامة لآليات التمويل ومدراءها اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات بشأن طلبات المساعدة والتعاون الدوليين، والعروض، والمشاريع الجارية أو المنجزة. وينبغي أن تشجع الدول عقد هذه الاجتماعات عبر الصكوك والآليات وأن تطلب من الأمانة العامة لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب أن تحدد كيفية مساهمة مثل هذا التنسيق في قرارات التمويل.
- ينبغي أن يعمل مقدمو التعاون والمساعدة الدوليين على تكييف المشاريع مع الموارد والقدرات والخبرات المتاحة في الدولة المتلقية للمساعدة، وينبغي أن يضمنوا امتلاك الدولة لزمام المبادرة في المشاريع الوطنية وإدماجها في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية. وينبغي أن تنظر الدول المتلقية أيضا في تخصيص موارد من الميزانية الوطنية للمشروع لضمان امتلاكها لزمام المبادرة وتعزيز الاستدامة.
- ينبغي أن تستكشف الدول كيفية مواءمة التعاون والمساعدة الدوليين في إطار برنامج العمل والصك الدولي للتعقب مع آليات المساعدة والصكوك والبرامج الإقليمية، حيثما وجدت. بينما ينبغي أن تستفيد عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب من أوجه التعاون بين العمليات الإقليمية، ينبغي لها أيضا أن تدعم بفعالية التعاون والمساعدة الدوليين في المناطق التي تفتقر إلى هذه العمليات أو القدرات الإقليمية.

2.2 ضمان التمويل المستدام للتعاون والمساعدة الدوليين

يتوقف التعاون والمساعدة الدوليين على التمويل والمساعدة التقنية والمادية التي توفرها الدول المانحة، والمنظمات الدولية و(دون) الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني، ...إلخ. ويعتبر حجم التمويل المتاح عاملا هاما لأنه يحدد مباشرة عدد ونطاق مشاريع المساعدة التي يمكن تنفيذها. وفي سياق برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، من الممكن التمييز بين مسارين عريضين للتمويل: المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) ومساعدة قطاع الأمن. منذ عام 2005، يمكن اعتبار مشاريع مراقبة الأسلحة الصغيرة على أنها مساعدة إنمائية رسمية بموجب قواعد لجنة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمساعدة الانمائية (DAC).[39] ومع ذلك، يُنظر إلى مسألة الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة من منظور تقليدي على أنها قضية أمنية، وليست قضية إنمائية، ويأتي التمويل في المقام الأول من وزارات الخارجية

39 . لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منع نشوب النزاعات وبناء السلام: ما الذي يمكن اعتباره مساعدة إنمائية رسمية؟، 3 آذار/مارس 2005،
https://web-archive.oecd.org/2015-01-29/337955-conflict prevention.pdf

في الدول المانحة (MFAs)، وإلى حد ما، من وزارات الدفاع.

إن التنبؤ بالتمويل أمر مهم أيضا. حيث إن إحراز التقدم نحو منع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد من العنف المسلح في الغالب يستغرق وقتا. وتعتبر المشاريع طويلة الأجل حاسمة لتحقيق النتائج المستدامة وإحداث التأثير المطلوب. فعلى سبيل المثال، تعتبر خارطة الطريق المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب البلقان، التي يشار إليها غالباً كمثال على المراقبة الإقليمية للأسلحة الصغيرة والخفيفة، نتاج ما يزيد عن 20 عاما من الشراكة والدعم الدولي للسلطات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك فإن التمويل المستدام للتعاون والمساعدة الدوليين مسألة مهمة لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وبالمثل، شجعت الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين "الدول القادرة على دعم تمويل مشاريع المساعدة لعدة سنوات للسماح ببناء القدرات والتنسيق المستمر بين عدد من أصحاب المصلحة بمن فيهم المجتمع المدني".[40]

التحديات

على الرغم من إدراك أهمية التمويل المتنوع والقابل للتنبؤ، فإن الحجم المحدود للتمويل المتاح والاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة الرئيسية لا يزالان يشكلان تحديا أمام التنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. لذلك فإن احتياجات التعاون والمساعدة الدوليين تتجاوز باستمرار الموارد المتاحة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إمكانية تصنيف التعاون والمساعدة الدوليين في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة كمساعدة إنمائية رسمية، فقد أفادت منظمة التعاون والتنمية مؤخرا بأن المساعدة في مجال "إعادة الاندماج ومراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة'. . . تتلقى باستمرار الحد الأدنى من حصص المساعدة الإنمائية الرسمية". في عام 2021، شكلت هذه المساعدة 0.04 % من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (80.7 مليون دولار أمريكي).[41] ونظراً لأن التمويل يأتي من عدد صغير نسبيا من الدول المانحة، ومن مصادر تمويل قليلة داخل تلك الدول، فإن التعاون والمساعدة الدوليين في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة يتسمان بالحساسية إذا أصبح أي من هذه الجهات المانحة غير قادرة على مواصلة دعمها أو غير راغبة في ذلك.

تتطلب مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الغالب جهودا طويلة الأجل ومشاركة لتحقيق أثر مستدام. غير أن دورات تمويل التعاون والمساعدة الدوليين تكون بشكل عام قصيرة وقائمة على المشاريع، خصوصاً مع تزايد ندرة التمويل طويل الأجل. كما أصبح من الصعب على الجهات المانحة أن تطيل دورات التمويل بسبب دورات ميزانياتها وحالة عدم اليقين بشأنها. حتى المشاريع الناجحة قد لا تستمر إذا لم يتم ايجاد تمويل جديد لها. ويمكن أن يعرض هذا الوضع استدامة نتائج المشاريع للخطر ويمكن أن يؤدي إلى انتكاسات في تطوير قدرة الدول المتلقية على أداء هذه المهام بنفسها. كما يمكن أن ينجم عنه ازدواجية في الجهود عندما لا تتمكن المشاريع من الاستفادة من إنجازات المشاريع السابقة والحفاظ على نفس الزخم لأنها لم تكن مستدامة.

التوصيات

- ينبغي أن تسعى الدول المانحة إلى الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- في حين أن وزارات خارجية الدول تضطلع تقليديا بدور رائد في تمويل التعاون والمساعدة الدوليين في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إلا أنه ينبغي أيضا أن تُشرك الدول المانحة وكالاتها الإنمائية وأن تبذل جهودا أكثر اتساقاً لاستكشاف فرص الحصول على الأموال الإنمائية، التي يمكن أن توفر تمويلا أطول أجلا.
- يمكن للدول أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية المؤهلة، مثل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة هيئة إنقاذ الأرواح (SALIENT) التابع لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

- ويمكن للمنفذين والدول التي تسعى إلى الحصول على مساعدة دولية أن تستخدم الأدلة التي تؤكد الدور الهام الذي تؤديه مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لإبلاغ الجهات المانحة بمشروعية تمويل المشاريع.

---

40 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 86.

41 . منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية، السلام والمساعدة الإنمائية الرسمية، 2003، الصفحة 29، https://www.oecd.org/dac/peace-official-development-assistance.pdf.

New York, USA, 2015. © UN Photo / Cia Pak

3. ربط الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالتنمية المستدامة

هناك انعكاسات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على التنمية والعكس صحيح. ويمكن أن يسهم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استعمالها في زعزعة الاستقرار وديمومة الصراع المسلح وتأجيج العنف، بما في ذلك الجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، أصبح من المسلم به أن للتراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها دون ضوابط آثار مباشرة وغير مباشرة على التنمية البشرية والعالمية.[42] ويمكن أن تؤدي الرقابة الفعالة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية، دورا رئيسيا في منع نشوب الصراعات المسلحة وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وبالمثل، يمكن أن تساعد التنمية الأكثر إنصافا في معالجة أسباب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه.

وهناك إقرار بوجود روابط بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتنمية المستدامة في برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وعمليات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإعلان جنيف لعام 2006 بشأن العنف المسلح والتنمية.[43] وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي عقد في عام 2018، شددت الدول على "أهمية التنفيذ الكامل والفعال [لبرنامج العمل] و [الصك الدولي للتعقب] لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030".[44] وبالمثل، وثقت الأمانة العامة لإعلان جنيف العلاقة المتبادلة بين العنف المسلح وغياب جميع أشكال التنمية.[45] وتقر هذه العمليات بأن للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها عواقب إنسانية واجتماعية

---

42 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، برنامج العمل، A/CONF.192/15 القسم 1، الفقرة 15؛ استبانة الأسلحة الصغيرة، "رفض التنمية" الكتاب السنوي لعام 2003 الخاص باستبانة الأسلحة الصغيرة، https://smallarmssurvey.org/resource/small-arms-survey-2003-development-denied

43 . إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، 7 حزيران/يونيو 2006، https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/GBAV2015-Full-Publication-ENG.pdfmin/docs/GD-Declaration-091020-EN.pdf

44 . الأمم المتحدة، الجمعية العام، تقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث، A/CONF.192/2018/RC/3 الملحق، القسم 2، الفقرة 68-70.

45 . الأمانة العامة لإعلان جنيف (ed.)، العبئ العالمي للعنف المسلح، 2008؛ ك. كروز، آر موغاه و إي. غيلغين (eds.)، العبئ العالمي للعنف المسلح 2011: مواجهات مميتة، 2011؛ الأمانة العامة لإعلان جنيف (ed.)، العبئ العالمي للعنف المسلح 2015: حياة الجميع مهمة، https://web.archive.org/web/20151216034747/http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/GD-Declaration-091020-EN.pdf

واقتصادية مدمرة وتعيق تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة عملياً.

يلخص هذا الفصل مناقشات الحلقة الدراسية بشأن الإقرار بوجود روابط بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التنمية والاستفادة منها. ويركز بوجه خاص على مسألتين تتعلقان بالتنمية:

- إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية الوطنية.
- تحديات جمع البيانات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

1.3 إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية الوطنية

في حين أن الروابط بين انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح وغياب جميع أشكال التنمية المستدامة قد حظيت باهتمام كبير، إلا أن التقدم المحرز في "إدماج الأنشطة المتعلقة بالتنمية والأسلحة الصغيرة والخفيفة أو تعميمها أو دعمها بشكل أفضل على مستوى وضع البرامج أقل بكثير".[46] من منظور تقليدي، اعتبرت مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة مسألة أمنية يعالجها قطاع الأمن ووزارة الخارجية. بينما يدرك أصحاب المصلحة على نحو متزايد أهمية الانخراط مع الأوساط الإنمائية، فإن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتنمية لا يزالان في الواقع منفصلان إلى حد كبير. وبالتالي، اتفقت الدول في اجتماعها الثامن المنعقد كل عامين على "ضمان إدماج التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، لا سيما الهدف الـ 16".[47]

لقد أُحرز بعض التقدم في تفعيل الروابط بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التنمية الوطنية، على الرغم من أن التركيز غالبا ما يقتصر على الهدفين 5 و16 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، عملت منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة على دمج أفضل لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المقاربات المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتمثل هاتان الوثيقتان، التي يتولاهما فريق الأمم المتحدة القطري المعني وأشرف عليهما المنسق المقيم للأمم المتحدة ودعمهما في كثير من الأحيان مستشارو السلام والتنمية، أدوات تخطيط مركزية "لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".[48] وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ صندوق " إنقاذ الأرواح" صراحة لمعالجة الجوانب الأمنية والإنمائية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة معالجة شاملة.[49] وأقام مجلس حقوق الإنسان، من خلال العديد من القرارات والتقارير، جسوراً لمعالجة أثر عمليات نقل الأسلحة واقتناء المدنيين للأسلحة الصغيرة وحيازتها واستخدامها على حقوق الإنسان.[50] كما حدثت بعض الزيادة في التنسيق بين جهود مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتنفيذ جدول أعمال خطة عمل "النساء والسلام والأمن" (على سبيل المثال، عن طريق إدراج قضايا مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بمبادرة النساء والسلام والأمن والأهداف المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ انظر المربع 2: جدول أعمال مبادرة "المرأة والسلام والأمن" وتعميم المنظور الجنساني في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة).

---

46 . ميز، البحث عن فعالية المساعدة في مجال الأسلحة الصغيرة، صفحة 38.

47 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين A/CONF.192/BMS/2022/1 ، الملحق، الفقرة 49.

48 . اللجنة التنفيذية للأمين العام للأمم المتحدة، "اجتماع اللجنة التنفيذية: الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومراقبتها" 23 نيسان/أبريل؛ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "إطار الأمم المتحدة للتعاون في التنمية المستدامة – الاسترشاد الداخلي"، 1 حزيران/يونيو 2022، صفحة 8، https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-06/UN Cooperation Framework Internal Guidance -- 1 June 2022.pdf ; قرار الأمم المتحدة 72/279 31 إيار/مايو 2018، A/RES/72/279.

49 . مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، "كيان إنقاذ الأرواح" n.d.. https://disarmament.unoda.org/salient

50 . انظر، على سبيل المثال، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: الأسلحة وحقوق الإنسان"، n.d. https://www.ohchr.org/en/arms-and-weapons قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 53/15، "تأثير نقل الأسلحة على حقوق الإنسان"، 15/53 21 تموز/يوليو 2023. A/HRC/RES/53/15. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G23/150/41/PDF/G2315041.pdf

التحديات

يشكل تفعيل الروابط بين عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي تحديا مستمرا. أثناء الحلقات الدراسية، شدد المشاركون على أنه لا يزال هناك تقسيم قوي للقضايا والجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا يؤدي إلى إجراء مناقشات موازية بشأن السيطرة على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، والحد من العنف المسلح، وتحقيق التنمية المستدامة. وكما هو مبين أعلاه، لا ترتبط خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في كثير من الاحيان بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي الغالب لا يتم استشارة الوزارات الأكثر توجها نحو التنمية أو أنها لا تنخرط في وضع خطة العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وهذا التقسيم يتناقض مع واقع المجتمعات المتضررة التي تشهد ترابط وثيق بين توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وحدوث العنف المسلح، وانعدام التنمية الاقتصادية.

وتمثل الجهود الجارية لإدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مقاربات الأمم المتحدة على الصعيد القطري فرصة لسد هذه الفجوة. غير أن فرق الأمم المتحدة القطرية ومستشاري السلام والتنمية قد يفتقرون إلى الخبرة والقدرات اللازمة بشأن المسائل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الدول في تنفيذ استراتيجياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية، وبالتالي فهي مقيدة بالقضايا التي تدرجها الدول في خططها الإنمائية. وفي الوقت الراهن، تشمل التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة في كثير من الأحيان قضايا العنف والجهات الفاعلة المسلحة، ولكنها نادرا ما تُربط بقضية مراقبة الأسلحة أو بالجهات الفاعلة في مجال مراقبة الأسلحة.

توصيات بشأن تعزيز الربط بين برنامج العمل والصك الدولي للتعقب والتنمية المستدامة

- ينبغي أن تستخدم الدول المؤتمر الاستعراضي الرابع لدفع النقاش قدما وتوطيد الروابط البرامجية بين السلام والأمن والتنمية.
- ينبغي أن تنظر الدول في كيفية تفعيل هذه الروابط في تحضيراتها للمؤتمر الاستعراضي الرابع. يمكن أن تقدم الدول توصيات استنادا إلى خبراتها الوطنية بشأن كيفية الربط بشكل أفضل بين عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب والعمليات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية، بما في ذلك الصكوك التي تركز بشكل أكبر على الطلب على الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- يمكن أن تقوم عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب بتكليف الأمانة العامة والمراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع لدعم وتطوير وإدماج الأدوات والتوجيهات في هياكل التنمية والوقاية وحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة وخارجها.
- ينبغي الاستفادة قدر الإمكان من أوجه التكامل بين الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال مبادرة "النساء والسلام والأمن" وبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ويمكن أن يشمل ذلك تسهيل مشاركة المرأة في صنع القرار وفي صنع السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المناقشات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، إدراج مؤشرات بشأن منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله الأسلحة الصغيرة والخفيفة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- ينبغي أن تستخدم الدول المؤتمر الاستعراضي الرابع، بدعم من الأمم المتحدة، للنظر في وضع مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عملية متابعة محتملة مقارنة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ينبغي أن يستخلص أصحاب المصلحة الدروس المستفادة من التحديات التي يواجهها المؤشر 2.4.16 (انظر القسم 2.3)

توصيات بشأن دمج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التنمية على الصعيد الوطني

- ينبغي أن تتبع الدول مقاربة شاملة للحكومة بأسرها لتعزيز التعاون بين مراقبة الأسلحة والأوساط العاملة في مجال التنمية داخل الوزارات الحكومية، بما في ذلك ربط خطط العمل الوطنية بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية والوقاية.
- ينبغي أن تدرج الدول القضايا المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح في استراتيجيات التنمية الوطنية وأن تشجع فرق الأمم المتحدة القطرية على أن تقوم بالمثل بإدراج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة.
- ينبغي أن تعمل كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح على نشر الوعي في مكاتب المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية

ومستشاري السلام والتنمية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والروابط بين تدفق الأسلحة والعنف المسلح والتنمية. ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة أيضا، لا سيما من خلال المراكز الإقليمية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، قدرة مكاتب المنسقين المقيمين ومستشاري السلام والتنمية على إدماج أدوات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والصكوك في عملهم.

ينبغي أن تُشرك السلطات الوطنية شريحة أكثر تنوعا من أصحاب المصلحة في العمليات الوطنية لمراقبة الأسلحة من أجل التغلب على انعزالية الوحدات والإجراءات الحكومية. وينبغي أن تضم دوائر مراقبة الأسلحة الجهات الفاعلة العاملة في مجالات الوقاية وبناء السلام وعمليات التنمية، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات (دون الإقليمية) والمجتمع المدني، ويشمل ذلك الشباب والفئات المهمشة الأخرى والمهنيين والقطاع الخاص. وبالمثل، ينبغي أن تتخذ الدول خطوات لضمان المشاركة النشطة للنساء والمنظمات النسائية وجماعات المثليين (مجتمع الميم)، الذين يلعبون في الغالب أدوارا مركزية في مبادرات السلامة المجتمعية والحد من العنف المسلح. ويمكن القيام بذلك في سياق عمليات التقييم الأساسي، أو وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، أو جمع البيانات.

2.3 التغلب على تحديات جمع البيانات من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأهداف التنمية المستدامة

يقدم برنامج العمال/الصك الدولي للتعقب حاليا مساهمة كبيرة لخطة عام 2030 من خلال دعم جمع البيانات للمؤشرات ذات الصلة. ويتعلق ذلك، على وجه الخصوص، بالبيانات المتعلقة بالمؤشر 2.4.16 من أهداف التنمية المستدامة (بشأن التخفيض الكبير في تدفق الأسلحة غير المشروعة) التي تم جمعها كجزء من عملية الإبلاغ الوطنية لبرنامج العمل (انظر الجدول 2). كما يقوم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بجمع البيانات من خلال التقارير الوطنية لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، ومن خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من خلال استبيانه بشأن تدفق الأسلحة غير المشروعة. يُعتبر جمع البيانات أمر أساسي لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، سواء على المستوى الوطني في سياق خطط العمل الوطنية، أو على المستوى العالمي (على سبيل المثال، في إطار الهدف 4.16 من اهداف التنمية المستدامة).

في الوقت نفسه، ونظرا للروابط بين الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح والتنمية المستدامة، تسهم مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في تحقيق عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. على سبيل المثال، في حين أن منع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها لا ينعكس حاليا في أي جهود لجمع البيانات في إطار أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه يسهم في تحقيق الهدف 1.16 (الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان).[51] ويمكن أن تساهم سياسات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة المراعية للمنظور الجنساني في تحقيق الهدف الـ 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين (انظر المربع 2). كما أن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة يمكن أن تساعد في الحد من العنف في المناطق الحضرية والمساهمة في جعل المدن أكثر أمانا (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).

51 . يمكن أن يشكل عدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي دمرتها السلطات الوطنية مجموعة بيانات ذات صلة تم وضعها كإجراء فعال لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المستقبل إلى السوق السوداء. وفي هذا الصدد، تم اقتراح مؤشر آخر (ربما 16-4.3) وتمت مناقشته، ولكنه لم يتفق عليه في النهاية: عدد ونسبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة المضبوطة أو التي عثر عليها أو تسليمها وتم وضع علامات عليها وتسجيلها أو تدميرها وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة، لمنع تحويلها إلى تدفقات غير مشروعة.

الجدول 2: مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.16 [52]	
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف 4.16	الحد بدرجة كبيرة من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.
المؤشر 2.4.16	نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تعقبت أو حددت السلطة المختصة مصدرها أو سياقها غير المشروع وفقا للصكوك الدولية.

التحديات

وجد المشاركون في الحلقة الدراسية أن جمع البيانات على الصعيد الوطني يعتبر تحديا. قد تواجه السلطات الوطنية قيودا في قدراتها على جمع البيانات، بما في ذلك الافتقار إلى الموظفين المهرة أو الحلول التكنولوجية (مثل قواعد البيانات) لتخزين البيانات واستخدامها بكفاءة. وحيثما تكون قواعد البيانات قيد الاستخدام، فإنها قد لا تتناسب مع الاحتياجات المتطورة للسلطات الوطنية للبيانات أو قد تفتقر إلى التوافق مع قواعد البيانات الأخرى. ونتيجة لذلك، قد تكون البيانات المتاحة محدودة (مثلا، قد تفتقر إلى التصنيف حسب النوع الاجتماعي أو العمر أو الإعاقة أو التفاصيل ذات الصلة بالمؤشر 2.4.16؛ انظر الجدول 2) أو أنها قد تكون غير متسقة.

بالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم البيانات الموجودة في الغالب استخداما فعالا: غالباً ما تقوم السلطات الوطنية المختلفة بالفعل بجمع البيانات ذات الصلة بمؤشرات الرقابة والتقييم للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومع ذلك لا يمكن دائما الوصول إليها من قبل مراكز أو آليات التنسيق الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومن العوامل التي تسهم في ذلك أن الوزارات المختلفة لا تتبادل البيانات مع بعضها البعض أو لا يسمح لها بذلك. كما أن هذه البيانات ليست متاحة على الصعيد الدولي. إن التوفر المحدود للبيانات ونوعيتها يعيق عملية صنع السياسات القائمة على الدليل، على سبيل المثال، في سياق خطة العمل الوطنية أو عمليات التنمية الوطنية.[53]

لقد أتى المؤشر رقم 2.4.16 من أهداف التنمية المستدامة بتحديات محددة لكثير من الدول. وانتقد المشاركون في الحلقة الدراسية، على سبيل المثال، الصياغة المعقدة للمؤشر. وعلاوة على ذلك، فإن التوقع بأن معظم الدول قادرة على تعقب جميع الأسلحة الصغيرة والخفيفة المضبوطة أو التي يعثر عليها أو التي يتم تسليمها هو أمر غير واقعي.[54] أضف إلى ذلك أنه ليس من الواضح مدى جدوى معرفة نسبة الأسلحة غير المشروعة من حصة جميع الأسلحة المجمعة، لأنها قد تعكس ببساطة مدى الاتجار بالأسلحة في دولة ما، بدلا من التقدم المحرز في جهود إنفاذ القانون.[55]

التوصيات

- ينبغي تشجيع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة على القيام، كحد أدنى، بجمع البيانات وتصنيفها بحسب النوع الاجتماعي والعمر.
- ينبغي على الحكومات تفكيك انعزالية الوحدات والإجراءات الحكومية للمساعدة في التصدي للتحدي المتمثل في جمع البيانات المجزأة عن طريق ما يلي:
  - تعزيز قدرة آليات التنسيق الوطنية على توليد البيانات المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وجمعها، وتحليلها وتبادلها. ينبغي أن تنشئ الدول التي ليس لديها آلية تنسيق وطنية هذه الآلية كأولوية.

---

52 . دائرة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، "الهدف 16 "، https://sdgs.un.org/goals/goal16#targets_and_indicators

53 . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، S/2021/839، 30 أيلول/سبتمبر 2021، الفقرة 34.

54 . منتدى ستوكهولم للسلام والتنمية، 2019، "قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: التحديات الرئيسية للهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة والمؤشر 16.4.2 "، https://www.sipri.org/sites/default/files/Session 25_SthlmForum

55 . الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، "بيانات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة 2.4.16" ، 26 تموز/يوليو 2018، https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-04-02.pdf

- السماح لآليات التنسيق الوطنية بطلب البيانات ذات الصلة من الوزارات الأخرى والحصول عليها.
- إتاحة البيانات التي تجمعها الدول، لا سيما للمكاتب الحكومية المسؤولة عن التخطيط، وتغذية هذه البيانات في العمليات ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، أو التقارير الوطنية لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.

- ينبغي أن تتعاون الدول، حيثما أمكن، مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بجمع البيانات، مثل المجتمع المدني.
- ينبغي أن تحلل الدول احتياجاتها الحالية والمستقبلية من البنية التحتية للبيانات لضمان وجود بنية تحتية للبيانات تمكن جمع البيانات وتبادلها وتحليلها بفعالية.
- ينبغي أن تراعي الدول في مرحلة التخطيط مدى توافق قواعد بياناتها والبيانات المجمعة مع صيغ البيانات المستخدمة داخل الحكومة ومن جانب الشركاء الدوليين، ليتسنى مشاركة البيانات.
- يمكن أن تستخلص الدول وكيانات الأمم المتحدة الدروس المستفادة بشأن كيفية تحسين وتبسيط وتيسير جمع البيانات المتعلقة بالهدف 4.16. ويمكن أن تسترشد السلطات الوطنية ومشاريع التعاون والمساعدة الدوليين بهذه الدروس المستفادة، وكذلك الاسترشاد بها في المناقشات بشأن مؤشر المتابعة من المؤشر 2.4.16 لما بعد عام 2030.
- تستطيع الدول طلب إجراء دراسة عن مؤشرات البيانات وأساليب جمع البيانات بشأن القضايا المتعلقة بالأسلحة عبر أهداف التنمية المستدامة القائمة وأهداف ما بعد عام 2030 المحتملة، وذلك لإثراء المداولات المستقبلية بشأن المتابعة المحتملة لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2030.

المربع 2: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وتعميم المنظور الجنساني في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1325 في عام 2000. ويشكل هذا البرنامج، إلى جانب قرارات مجلس الأمن اللاحقة،[56] جدول أعمال المؤتمر العالمي للسلام الذي "يربط المرأة بجدول أعمال السلام والأمن ويعترف بأن الصراعات المسلحة تؤثر على النساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والفتيان".[57] ويؤكد جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" كذلك على الإسهامات الهامة التي تقدمها المرأة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، ويلزم الدول بضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في عمليات السلام والأمن.[58] شجع مجلس الأمن الدول على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" على الصعيد الوطني.[59] حتى وقت كتابة هذا التقرير، أفادت التقارير بأن 107 دولة قد وضعت خطة عمل وطنية بشأن "المرأة والسلام والأمن".

هناك روابط مواضيعية قوية بين جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" ومراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك دور الحد من الأسلحة في منع العنف الجنسي والجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في مجال مراقبة الأسلحة. لقد أقرت الدول بهذه الروابط والتزمت بتعزيز أوجه التظافر بين العمليتين. فعلى سبيل المثال، دعت شبكة مراكز التنسيق التابعة "للمرأة والسلام والأمن"، في اجتماعها الرابع على مستوى العاصمة في عام 2022، إلى زيادة التعاون بين الخبراء في مجال "المرأة والسلام والأمن" والأسلحة الصغيرة والخفيفة من أجل "دمج المساواة بين الجنسين في [خطط العمل الوطنية] والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة" بشكل مجد والحصول على "مدخلات تقنية من خبراء الأسلحة الصغيرة والخفيفة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن".[60] وعلاوة على ذلك، شجعت الدول، في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لعام 2018، على "مشاركة المرأة وتمثيلها الكاملين، بما في ذلك شغلها للمناصب القيادية وكوكلاء للتغيير، وفي عمليات صنع السياسات والتخطيط والتنفيذ المتصلة [ببرنامج العمل]، مثل اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والبرامج المتعلقة بسلامة المجتمعات المحلية، والحد من العنف، وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومنع نشوب الصراعات وحلها.[61]

---

56 . الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 1325 (2000)،(2000) S/RES/1325، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000؛ القرار 1820 (2008)،(2009) S/RES/1820، 19 حزيران/يونيو 2008؛ والقرار 1888 (2009)،(2009) S/RES/1888. 30 أيلول/سبتمبر 2009؛ والقرار 1889 (2009)،(2009) S/RES/1889. 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009؛ القرار 1960 (2010)،(2010) S/RES/1960. 16 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ القرار 2106 (2013)،(2013) S/RES/2106. 24 حزيران/يونيو 2013؛ القرار 2122 (2013)،(2013) S/RES/2122. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ والقرار 2242 (2015)،(2015) S/RES/2242. 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015؛ والقرار 2467 (2019)،(2019) S/RES/2467، 23 نيسان/أبريل 2019؛ القرار 2493 (2019)،(2019) S/RES/2493، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

57 . الأمم المتحدة صانعة السلام، "قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن"، n.d.، https://peacemaker.un.org/wps/normative-frameworks/un-security-council-resolutions

58 . شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة (IANSA)، "تعزيز الصلة بين ضوابط الأسلحة الصغيرة والخفيفة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن"، ورقة إحاطة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 20 أيلول/سبتمبر 2021، https://iansa.org/strengthening-the-connection-between-small-arms-and-light-weapons-controls-and-the-women-peace-and-security-agenda-september-2021

59 . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان رئيس مجلس الأمن، S/PRST/2004/40. 82 تشرين الأول/أكتوبر 2004؛ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1889 (2009).

60 . شبكة مراكز التنسيق التابعة لمبادرة "المرأة والسلام والأمن"، "بيان الاجتماع المشترك الـ 4 على مستوى العاصمة"، 18 أيار/مايو 2022، الفقرة 4، https://wpsfocalpointsnetwork.org/wp-content/uploads/2022/06/Joint-Communique_-WPS-Focal-Points-Network-Geneva-Meeting_May-2022-1.pdf

61 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير A/CONF.192/2018/RC/3.RevCon3، المرفق القسم الثاني، الفقرة 74.

يُعد تفعيل الروابط بين جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" وبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب مثالا على كيفية تحسين إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عمليات التنمية. إن ضمان أن تكون مراعاة سياسات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للمنظور الجنساني من شأنه أن يساهم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغاية 2.5 عن طريق الحد من العنف الجنساني الذي تيسره الأسلحة، والغاية 5.5 من خلال ضمان المشاركة المتساوية للنساء ومنظمات المجتمع المدني النسائية في صياغة قرارات سياسات الحد من الأسلحة وتنفيذها.–فعلى سبيل المثال، إن إدراج مؤشرات الأسلحة الصغيرة والخفيفة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بدور المرأة في السلام والأمن ومؤشرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس كجزء من خطة عمل وطنية حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة من شأنه أن يساعد الدول على إحراز تقدم في تحقيق أهداف جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" وبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب. وبالمثل، فإن ضمان شمولية عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة للجميع (انظر الفصل 4) وأن تتمكن المرأة من الوصول إلى هذه العمليات - والمساهمة فيها بشكل مجد - من شأنه أن يبني جسور الترابط بين المجتمعات المعزولة، ويساعد السلطات الوطنية على تكوين صورة أشمل عن قضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويمكنها من تأمين حلفاء مهمين في الدعوة إلى تدابير لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتنفيذها.

Bogotá, Colombia, 2017. © UN Photo / Renata Ruiz

4. اتخاذ مقاربات شاملة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة

إن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك العنف المسلح، مسائل معقدة وترتبط بمشاكل أمنية وإنمائية أوسع نطاقا. ولتحديد هذه القضايا ومعالجتها، من الأهمية بمكان أن يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية وأن يتمكنوا من المساهمة فيها بشكل مجد. يركز هذا الفصل على دور المجتمع المدني ومشاركة المرأة في عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.

تؤدي منظمات المجتمع المدني وأعضاؤها وظائف بالغة الأهمية في تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، على النحو الذي أكدته الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين.[62] كما يؤثر العنف المسلح وغيره من المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تأثيرا مباشرا وقويا على السكان، مما يجعل المجتمع المدني جزء من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحد من العنف المسلح. منظمات المجتمع المدني هي منظمات متنوعة وقد تعمل على جوانب مختلفة من مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مثل العنف المجتمعي أو حقوق المرأة. وتعمل هذه المنظمات في الغالب على رفع وعي الحكومة والسكان بقضايا الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح. عملياً، تعزز هذه المنظمات وتحافظ على الإرادة السياسية لتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما يمكن أن تكون لدى المجتمع المدني أيضا رؤى وبيانات هامة بشأن القضايا والثغرات على الصعيدين الوطني والمجتمعي؛ ومن ثم بإمكانه أن يسهم في التقييمات الأساسية وخطط العمل الوطنية. وأخيرا، يمكن أيضا أن يكون شريكا منفذا لدعم الدولة.[63]

وبالمثل، يتزايد فهم الدول لأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وقد أقرت بها الدول في الوثائق الختامية لبرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب وكذلك في جدول أعمال مبادرة "المرأة والسلام والأمن" (انظر المربع 2).[64] يُعتبر تأثير الأسلحة الصغيرة الخفيفة والعنف المسلح ذو طابع جنساني بطبيعته، مما يتطلب وضع برامج مراعية للمنظور الجنساني، أي "أخذ القوى المحركة الجنسانية في الاعتبار في جميع مراحل وضع البرامج".[65] وتشمل الأدوات الرئيسية لوضع البرامج المراعية للمنظور الجنساني إجراء تحليلات جنسانية، وجمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر، وضمان المشاركة المجدية للنساء والفتيات وكذلك المنظمات النسائية.[66] وفي الوقت نفسه، فإن مراقبة الأسلحة الصغيرة على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية تستلزم أيضا مراعاة الدور الذي يؤديه الرجال والمفاهيم الذكورية بوصفهم الأغلبية الساحقة لمرتكبي العنف المسلح وضحاياه.[67]

التحديات

تفيد منظمات المجتمع المدني بوجود مجموعة من العقبات التي تعترض دعم تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وغالبا ما تكون هذه التحديات سائدة بشكل خاص بين الشباب والنساء والمنظمات النسائية. كما يواجه أعضاء المجتمع المدني تحديات متزايدة في الوصول إلى عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمشاركة فيها على الصعيد الوطني. وربما لن يتم دعوة منظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى عمليات من قبيل التقييمات الأساسية الوطنية أو وضع خطط عمل وطنية. وحتى وإن تمت دعوتها، فقد لا تتاح لها فرصة المساهمة بصورة مجدية وفعالة في نتائج العمليات الوطنية.

---

62 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1. الملحق، الفقرة 10.

63 . على سبيل المثال، في هولندا، يقوم برنامج المساواة بين الجنسين "WO=MEN" بالاشتراك مع وزارة الخارجية بتنسيق خطة العمل الوطنية الهولندية بشأن المرأة والسلام والأمن: النساء = الرجال، "ماذا نفعل: خطة العمل الوطنية 1325"، n.d.، https://www.wo-men.nl/en/what-we-do/national-action-plan-1325

64 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير اجتماع الدول الثامن المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 9؛ الجمعية العامة، تقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث، A/CONF.192/2018/RC/3، الملحق، الفرع الثاني، الفقرة 76.

65 . إي. لوبرن (ed.)، دليل مراقبة الأسلحة الصغيرة المراعية للنوع الجنساني: دليل عملي، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، 2019، ص 24، https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-GLASS-Gender-HB.pdf

66 . لوبرن (ed.) دليل مراقبة الأسلحة الصغيرة المراعية للمنظور الجنساني، صفحة 25.

67 . لوبرن (ed.) دليل مراقبة الأسلحة الصغيرة المراعية للمنظور الجنساني

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون منظمات المجتمع المدني على علم بعمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة بسبب القدرات المحدودة أو الصعوبات المتعلقة باللغة الفنية المحيطة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وغالبا ما يصعب على منظمات المجتمع المدني المحلية الحصول على التمويل من الجهات المانحة الدولية وآليات التمويل، ويعود ذلك في كثير من الأحيان إلى أنها غير مؤهلة للحصول على التمويل أو بسبب العبء الإداري لعمليات تقديم الطلبات والإبلاغ.

التوصيات

- يتعين على السلطات الوطنية أن تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب ومجموعات المثليين (مجتمع الميم) في العمليات الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمساهمة فيها بشكل مجد، بما في ذلك التقييمات الأساسية، ووضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية وتنفيذها، وتحديد احتياجات المساعدة وتنفيذ مشاريعها. ينبغي أن يشمل ذلك ضمان وجود حيز مدني موات لمشاركة هذه المنظمات.[68]
- لتحقيق أهداف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، من الأهمية بمكان إشراك مختلف مجالات الخبرة داخل المجتمع المدني في القضايا ذات الصلة ببرنامج العمل مثل بناء السلام ومبادرات الحد من العنف المسلح وسلامة المجتمع والمفاهيم الذكورية وحقوق المرأة. ويعتبر ذلك أيضا مجال يمكن فيه بناء الجسور مع المجتمع الإنمائي على نحو أكثر فعالية.
- ينبغي لآليات التمويل، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية، أن تتأكد من أهلية منظمات المجتمع المدني لتقديم طلب الحصول على تمويل لدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب وتقليل الأعباء الإدارية إلى أدنى حد ممكن. ينبغي أن تنظر آليات التمويل فيما إذا كانت إجراءاتها وممارساتها الإدارية (بما في ذلك حجم المنح، وعمليات تقديم الطلبات والإبلاغ، وتبادل المعلومات المستهدفة والتوعية بفرص التمويل وفترات تقديم الطلبات) ذات جدوى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني للتقدم بطلب الحصول على التمويل وتلقيه.
- يمكن أن يتيح برنامج الزمالة التدريبي المقبل لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب فرصا محددة الأهداف للنساء للمشاركة في مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (انظر المربع 3). ينبغي أن تسعى الدول إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين عند تسمية المرشحين للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمكتب شؤون نزع السلاح أن يستخدم النوع الاجتماعي كأحد معايير الاختيار لبرنامج الزمالات.
- لا ينبغي أن يسعى أي برنامج رعاية للمؤتمر الاستعراضي الرابع[69] يدعم مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية في العملية المتعددة الأطراف إلى ضمان مشاركة مجموعة واسعة من الدول فحسب، بل يسعى أيضا إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

المربع 3: برنامج الزمالة التدريبي في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة

عملا بقرار الجمعية العامة 71/77، كُلف مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بإنشاء "برنامج دائم مخصص للزمالات التدريبية بشأن [الأسلحة الصغيرة والخفيفة] من أجل تعزيز المعارف والخبرات التقنية والعملية للمسؤولين الحكوميين المعنيين مباشرة بتنفيذ [برنامج العمل والصك الدولي للتعقب]، لا سيما في البلدان النامية". إلى حين كتابة هذا التقرير، يتوقع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أن البرنامج "سيتألف من دورة دراسية ذاتية على الإنترنت وتدريب بالحضور الشخصي لمدة أربعة أسابيع بهدف تعريف المتدربين بالإطار المفاهيمي والعملي لتحديد الأسلحة الصغيرة"، وأن تكون طاقته الاستيعابية 60 مسؤولا حكوميا سنويا في أربع مناطق الأوسط.[70]

---

68 . المنظمات النسائية هي مجموعة فرعية من منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، نظرا لأن النساء والمنظمات النسائية تم استبعادها غالباً من عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فقد تم تسليط الضوء عليها صراحة في التوصيات.

69 . يهدف برنامج الرعاية إلى تيسير المشاركة بالحضور الشخصي لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة للحضور، بما في ذلك تذاكر السفر جوا من وإلى نيويورك ونفقات السفر. انظر، على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، النشرة الإعلامية لإنقاذ الأرواح، رقم 10، لتشرين الأول/أكتوبر2023 https://disarmament.unoda.org/2023/#sponsorshipprogram

70 . مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، "برنامج الزمالة التدريبي بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة"، n.d.، https://disarmament.unoda.org/salw-fellowship-training-programme/؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 77/71، "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه"، A/RES/77/71، 51 كانون الأول/ديسمبر 2022. انظر أيضا الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 83.

A MINUSCA officer conducts a class on gender violence. Bangui, Central African Republic, 2017. © UN Photo / Eskinder Debebe

5. معالجة الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والابتكار

منذ اعتماد برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، برزت تكنولوجيات جديدة لتصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتيسيرها، مثل التصنيع بالإضافة، والبوليمرات، والأسلحة الصغيرة والخفيفة المعيارية، والاتجار بها عبر الإنترنت. وتعتبر تدابير الرقابة المتفق عليها في برنامج العمل والصك الدولي للتعقب غير مجهزة تجهيزا جيداً للتصدي لها.[71] وعلى الرغم من أن توافر هذه التطورات واستخدامها يختلف بين الدول والمناطق، إلا أننا نرى باستمرار أنها تفوق بكثير الجهود الرامية إلى تنظيمها. وإذ تعكس الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين المناقشات في الاجتماعات والمؤتمرات الاستعراضية السابقة، فقد أقرت بأن "التطورات الأخيرة في مجال تصنيع وتكنولوجيا وتصميم [الأسلحة الصغيرة والخفيفة] . . . لها آثار على التنفيذ الكامل والفعال [لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب]".[72] وأوصت بأن ينظر المؤتمر الاستعراضي الرابع في إنشاء "فريق خبراء تقني مفتوح العضوية".[73]

وفي الوقت نفسه، توفر التكنولوجيات الجديدة أدوات إضافية يمكن للدول استخدامها لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتعقبه ومكافحته. ومن ثم، أكدت الدول في الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين أيضا على "الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة" لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.[74]

يعرض هذا الفصل نتائج الحلقات الدراسية حول التكنولوجيات الجديدة والابتكار:

- التحديات والفرص التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة والابتكار في تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.
- الخيارات أمام فريق خبراء تقني مفتوح العضوية محتمل لتحديث الصك الدولي للتعقب وضمان استمرار قابلية تطبيق الصكين.

1.5 الاستجابة لآثار التكنولوجيات الجديدة والصاعدة على تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب

يحدث الابتكار التكنولوجي بشكل مستمر، وعادة ما يكون متقدم خطوة أو خطوتين على جهود التنظيم. في بعض الأحيان تتجاوز التطورات عن غير قصد اللوائح التنظيمية، كما هو الحال في التصنيع القانوني. ومع ذلك، يمكن أيضا أن يكون هذا الابتكار التكنولوجي مدفوع بنية الالتفاف على اللوائح. وتنشأ أيضا مسائل إذا ما استخدمت التكنولوجيات القائمة بطرق تجعل المقاربات التنظيمية أو الرقابية غير فعالة، على سبيل المثال في حالة تزوير علامة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. تخلق الاستجابة البطيئة من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة الأطراف تجاه التطور التكنولوجي فجوة يمكن استغلالها لأغراض إجرامية على سبيل المثال.

المناقشة بشأن التكنولوجيات والتحديات التي يواجهها تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب ليست جديدة. فقد أدرجت استخدامات البوليمرات والتصاميم المعيارية وتصنيع المواد المضافة، على وجه الخصوص، لإنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الوثائق الختامية منذ الاجتماع السادس للدول المنعقد كل عامين في عام 2016.[75] وتمثل هذه الحالات ثغرة طويلة الأمد في تدابير الرقابة المتفق عليها في برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. لا يلخص الجدول 3 طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب فحسب، بل أيضا الخيارات الممكنة للتغلب على هذه التحديات.

---

71 . لقد تم إنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة المعيارية والبوليمارية لعدة عقود. ومع ذلك، هناك قضايا ومناقشات قائمة منذ فترة طويلة حول كيفية وضع علامة دائمة عليها في إطار الصك الدولي للتعقب.

72 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 13.

73 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 75.

74 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 68.

75 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرات 69-70.

في الوقت نفسه، يمكن للتكنولوجيات الجديدة والناشئة أن تساعد الدول أيضا على تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب تنفيذا فعالا، ومنع تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها. اتفقت الدول، أثناء الاجتماعين السابع والثامن المنعقد كل عامين، على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والصناعة من أجل تطوير تكنولوجيات تعزيز التعرف على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وحفظ سجلاته.[76] وشدد المشاركون في الحلقة الدراسية على أن الحلول التكنولوجية تؤدي بالفعل دورا هاما في المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك قواعد البيانات لحفظ السجلات، وتكنولوجيات وضع الأوسام على الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستعادة الأوسام، ونظم تمكين السلطات الوطنية من تبادل المعلومات ذات الصلة مثل التراخيص المصادق عليها لتصدير الأسلحة ونقلها (انظر الجدول 4 قائمة بالحلول التكنولوجية المحتملة).

الجدول 3: ثغرات طويلة الأمد في تدابير الرقابة بموجب برنامج العمل والصك الدولي للتعقب - البوليمرات والتصاميم المعيارية والتصنيع بالإضافة

مكونات البوليمر: تمثل الأجزاء المنتجة باستخدام تقنية البوليمر للأسلحة الصغيرة والخفيفة تحديات لوضع أوسام دائمة وقابلة للاسترجاع.

تحديات أسلحة البوليمر	مقاربات ممكنة لمواجهة التحديات
• صعوبة وضع وسم دائم على أجزاء البوليمر • من الصعب استعادة الأوسام الممسوحة • عدم الوضوح في كيفية التعامل مع أوسام ما بعد التصنيع، مثل أوسام الاستيراد الثانوية • سهولة أكثر لإخفائها في الطرود / الشحنات	• أوسام عميقة بما يكفي وموضوعة في المكان المناسب بحيث يصعب مسحها • استخدام الأوسام المرئية والمخفية • استخدام لوحات معدنية كجزء لا يتجزأ من البوليمر لجعل الأوسام أكثر ديمومة

أسلحة معيارية: تحتوي هذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة على مكونات أساسية قابلة للتبديل.

تحديات الأسلحة المعيارية	مقاربات محتملة لمواجهة التحديات
• كيفية تتبع الأسلحة المعيارية طوال دورة الحياة، خاصة إذا كانت هناك تغييرات في التكوين • التعامل مع الأرقام التسلسلية المتعارضة في طلبات التعقب • تحديد كيفية وضع وسم على الأسلحة المعيارية • سهولة أكثر لإخفائها في الطرود / الشحنات	• تحديد محتوى الأوسام لتقليل مخاطر سوء التفسير والخطأ • حساب التغييرات المحتملة في التكوين، لا سيما عن طريق تحديد عنصر الرقابة والمكونات الأخرى لحفظ السجلات • تحسين قدرة السلطات الوطنية من خلال التدريب على التعرف والتعقب

76 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع السابع للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2021/1، الملحق، الفقرة 95؛ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين، A/CONF.192/BMS/2022/1، الملحق، الفقرة 68.

التصنيع بالإضافة: تُسمى في الغالب بالطباعة ثلاثية الأبعاد. يتيح التصنيع بالإضافة إنتاج قطعة ثلاثية الأبعاد من نموذج معين محفوظ في الكمبيوتر. وتشمل المواد التي تتم معالجتها من خلال تقنية التصنيع بالإضافة البوليمرات والمعادن، مع توسع سلسلة المواد المصاحبة كلما تطورت التكنولوجيا أكثر. لا تنتج الطابعات ثلاثية الأبعاد المنزلية حاليا سوى أجزاء من البوليمر.

التحديات الناجمة عن التصنيع بالإضافة	مقاربات محتملة لمواجهة التحديات

• يسمح بإنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة "المصنوعة منزلياً" مع أداء جيد بشكل متزايد.
• مزيج من الأجزاء المعدنية المطبوعة التي تتحمل الضغط:
  • استخدام الأجزاء المعدنية التي لا تخضع للرقابة على الإنتاج أو التصدير.
  • تسمح آلات الطحن التي تستخدم تقنية التحكم الرقمي للكمبيوتر (CNC) للمستخدمين للالتفاف على الأجزاء المعدنية التي تتحمل الضغط ويتم التحكم بها من قبل المصنع.
• يمكن أن يؤدي التقدم المستقبلي في مجال تصنيع المعادن وغيرها من أشكال التصنيع بالإضافة إلى اقتراب المستخدمين من إنتاج أسلحة صغيرة وخفيفة ذات جودة صناعية.
• صعوبة التحكم بفعالية في نشر ملفات البناء والمعرفة بكيفية إنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة باستخدام التصنيع بالإضافة من خلال الإنترنت، بما في ذلك الشبكة الخفية.
	تحسين الضوابط ذات الصلة بالتصنيع بالإضافة، ويشمل ذلك:
	• الأطر القانونية
	• ضوابط التصنيع
	• تدابير مراقبة نقل الملفات
	• التدابير المتعلقة بالوسم وحفظ السجلات والتعقب
	• القدرات في مجال الطب الشرعي والتحقيق
	• مراقبة وتشخيص نطاق المشكلة

التحديات التي تمثلها التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتنظيم الأسلحة الصغيرة والخفيفة

بالإضافة إلى القضايا طويلة الأمد المعروضة في الجدول 3، حدد المشاركون التحديات الجديدة التي تمثلها التكنولوجيات والابتكارات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

تتزايد قوة فتك الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتجة يدويا والمصنعة عن طريق الإضافة (بتقنية الطبع ثلاثي الأبعاد) بسبب تقنيات التصنيع والتجميع الجديدة. في حالة الإنتاج الحرفي التقليدي، فقد تحقق ذلك باستخدام المكونات المنتجة صناعيا ومكونات مسدس الخرز[77]. وبالمثل، لاحظ الخبراء تقنيات التجميع للأسلحة الصغيرة والخفيفة باستخدام تقنية الطبع ثلاثي الأبعاد التي تجمع بين مكونات البوليمر المطبوعة والمكونات الصناعية، وقطع الآلات التي تستخدم تقنية التحكم الرقمي للكمبيوتر والمكونات من مسدسات الخرز. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار ملفات البناء والتعليمات المصاحبة لها على الإنترنت يزيد من سهولة استخدام التصنيع بالإضافة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

تشكل الأوسام التي لا يمكن الاعتماد عليها أو المطموسة أو المزيفة اتجاها آخر يضيف إلى قضايا الوسم القائمة منذ أمد طويل، مثل تلك التي تسببها البوليمرات والمكونات المعيارية. تواجه وكالات إنفاذ القانون بازدياد "البنادق الشبحية" التي ليس فيها أوسام، حيث يتم تغيير أوسام الأسلحة الصغيرة والخفيفة عن طريق أضافة أو استبدال أحرف في رقمها التسلسلي، وتكون النتيجة أسلحة صغيرة وخفيفة ذات أوسام غير متطابقة بشكل متعمد.

كما تم تسليط الضوء أيضا على الاتجار عبر الإنترنت باعتباره تحديا يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة والناشئة أو الاستخدامات الجديدة للتكنولوجيا القائمة. تستخدم الشبكة الخفية ووسائل التواصل الاجتماعي لبيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة والتراخيص والتصاريح المزورة لحيازة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. لقد أصبح من الصعب

77 . مسدسات الخرز "ليست قوية بما يكفي لإحداث إصابة خطيرة أو الموت ولكنها مصممة لتشبه سلاحا ناريا حقيقيا بدقة مقاربة ". مسدسات الخرز لديها سرعة وطاقة انطلاق منخفضة و. . . عادة ما تطلق مقذوفات مصنوعة من مادة مثل البلاستيك أو الشمع بدلا من المعدن. شرطة الخيالة الملكية الكندية، "أنواع معينة للأسلحة النارية "، n.d https://www.rcmp-grc.gc.ca/en/firearms/specific-types-firearms

على وكالات إنفاذ القانون بمراقبتها. كما أعرب الخبراء عن قلقهم إزاء استخدام المجرمين خدمات البريد السريع للطرود لإيصال هذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

التحديات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب

على الرغم من وجود مجموعة من الحلول التكنولوجية الناضجة، فإنها لا تزال غير مستخدمة بالقدر الكافي من جانب الدول لدعم جهودها في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. فربما تكون العوامل المساهمة في ذلك هي نقص الوعي لدى السلطات الوطنية، فضلا عن القدرات والخبرات والموارد المحدودة. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا ليست حلا قائما بحد ذاته لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة: فهناك حاجة إلى استيفاء بعض الشروط المسبقة السياقية لكي تعمل الحلول التكنولوجية وتكون فعالة. وتشمل العوائق التي تحول دون تنفيذها واستخدامها ما يلي:

- تكاليف شراء وصيانة وتشغيل التكنولوجيا
- البنية التحتية والموارد اللازمة
- مستوى صعوبة استخدام التكنولوجيا والاحتياجات التدريبية المرتبطة بها
- الافتقار لتشغيل الحل التكنولوجي وربطه (مثل قاعدة بيانات جديدة) مع الحلول التي يستخدمها الشركاء الوطنيون والدوليون الآخرون

الجدول 4: الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تدعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب

ايجولونكتلا ةئف	ايجولونكتلا	
الطرق*	الوسم باستخدام الليزر رموز ثنائية الأبعاد (على سبيل المثال، رموز QR ورموز مصفوفة البيانات)	رموز الـ DNA الترميز الكيميائي وظيفة غير قابلة للنسخ المادي
المصادقة على المستند	الهولوغرام الوسم باستخدام الحبر	
المستشعرات	RFID اتصال المجال القريب (NFC)	الأختام الإلكترونية
الحلول الرقمية**	نظام التعقب الملاحي العالمي عبر الأقمار الصناعية تعقب الاتصالات المتحركة إنترنت الأشياء ***	الذكاء الاصطناعي*** تكنولوجيا الدفتر الموزع***

*التكنولوجيات المستخدمة لأتمتة أو تحسين الأساليب غير الرقمية لتطبيق المعلومات المحددة بشكل فريد.

** التقنيات التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية بشكل سائد وتكون مدفوعة بالبيانات في طبيعتها.

*** تشمل هذه التقنيات العديد من الأنواع الفرعية المختلفة بالإضافة إلى مجالات التطبيقات التي، بسبب المساحة المحدودة، لا يمكن التوسع في ذكرها بشكل مطول في هذه الورقة.

مقتبس من:سارا غراند كليمونت وديادريك كوبس، "تكنولوجيات مكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومكونات الأسلحة التقليدية"، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمعهد الفلمنكي للسلام، 24 آب/أغسطس 2023.

التوصيات

- ينبغي أن تراجع الدول وتحدث وتعزز بانتظام اللوائح المنظمة استجابة للتكنولوجيات والابتكارات والتصاميم الجديدة. هناك حاجة خاصة إلى مراجعة اللوائح التي تحكم التصنيع الخاص للأسلحة الصغيرة والخفيفة وكذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر الإنترنت. يمكن للدول أيضا أن تنظر في تشديد العقوبات على انتهاك هذه اللوائح.
- ينبغي أن توفر الدول التدريب المنتظم لموظفي مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون وخبراء الطب الشرعي، لتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة. يمكن للأمانة العامة أيضا أن تيسر التدريب من خلال برنامجها المقبل للزمالة التدريبي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة (انظر المربع 3). قد يستفيد موظفو إنفاذ القانون، تبعاً للسياق الوطني، من التدريب الإضافي على تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تحمل أوسام ممسوحة أو مزورة؛ أو مراقبة المنصات الإلكترونية المستخدمة في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ أو تعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة المتاجر بها باستخدام خدمات الطرود السريعة.
- ينبغي أن تعمل السلطات الوطنية مع القطاع الخاص (مثل مصنعي الطابعات ثلاثية الأبعاد) لمناقشة التحديات وزيادة الوعي بمخاطر إساءة استخدام التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة أو الاتجار بها.
- ينبغي أن تعزز الدول برامج ومشاريع التعاون الدولي، بما في ذلك آليات تبادل المعارف والمحافل الدولية ومراكز الخبرة الإقليمية، من أجل تحديد الاتجاهات الجديدة وتدابير الرقابة الفعالة بكفاءة وتنسيق الإجراءات عند الاقتضاء. يمكن للدول أن تنظر في الاستفادة من اجتماعات برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب لتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.
- ينبغي أن تنظر الدول في تنفيذ حلول تكنولوجية لاستكمال جهودها في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينطبق هذا، بوجه خاص، على التكنولوجيات الهامة لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب تنفيذا فعالا، بما في ذلك قواعد البيانات الخاصة بتكنولوجيات حفظ السجلات ووسم الأسلحة.
- يمكن أن تكون اجتماعات الدول كل عامين المتعلقة ببرنامج العمل/الصك الدولي للتعقب والمؤتمرات الاستعراضية، واجتماعات الخبراء الحكوميين بمثابة منبر تتبادل فيه الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، لا سيما القطاع الخاص، المعارف بشأن الحلول التكنولوجية الفعالة والكفؤة والحواجز التي تقف أمام استخدام هذه الحلول.
- تستطيع الدول استخدام عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب لتنسيق مقارباتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وذلك حيثما تكون الحلول التكنولوجية قابلة للتشغيل المتبادل بين الدول (على سبيل المثال، السماح بالاتصال الفعال بين مختلف السلطات الوطنية لإصدار التراخيص بشأن نقل الأسلحة).

2.5 ضمان استمرار تطبيق الصك الدولي للتعقب

لقد ناقشت الدول والخبراء خيارات مختلفة بشأن كيفية الاستجابة للتحديات التي تمثلها التطورات في مجال تصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكنولوجياتها وتصميمها لإتاحة التنفيذ الفعال للصك الدولي للتعقب. وبناء على طلب من الدول الحاضرة في المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام 2018،[78] دعا الأمين العام للأمم المتحدة "الدول إلى مناقشة إمكانية وضع وثيقة تكميلية لـ [الصك الدولي للتعقب]. . . يمكن أن تعكس الآثار المترتبة على التطورات التقنية الأخيرة في مجال وسم الأسلحة وحفظ السجلات والتعقب وضمان استمرار أهمية [الصك الدولي للتعقب]".[79] كما طلبت الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول المنعقد كل عامين في عام 2022 من الأمانة العامة أن تعد اقتراحا للمناقشة وكلفت المؤتمر الاستعراضي الرابع بالنظر في تشكيل "مجموعة خبراء تقني مفتوح العضوية" لضمان تحديث الصك الدولي للتعقب. يصف هذا القسم التحديات والخيارات أمام مجموعة الخبراء هذه.

التحديات

التكنولوجيات الجديدة في تطور مستمر يتعين على برنامج العمل والصك الدولي للتعقب التعامل معها. غير أن الدول واجهت صعوبات خاصة في التوصل إلى إجماع

---

78 . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث، A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق الفرع الخامس، الفقرة 3.

79 . الأمم المتحدة، الأمين العام، A/74/187، الفقرة 69.

في الآراء بشأن كيفية ضمان استمرار تطبيق الصك الدولي للتعقب.[80] كما أن هناك اختلافات إقليمية في تطوير التكنولوجيات واستخدامها والاستجابة لها، مما يعني أن المناطق لا تواجه نفس التحديات التنظيمية، أو لا تواجهها في آن واحد. لقد أدى ذلك إلى انقسامات بين الدول حول ما إذا كانت تكنولوجيات بعينها- لا سيما مكونات البوليمر والتصاميم المعيارية للأسلحة الصغيرة والخفيفة - تمثل مشكلة كبيرة بما يكفي لتبرير استثمار موارد محدودة في تعريف اللوائح العالمية أو ما إذا كان ينبغي التركيز، بدلا من ذلك، على مسائل أخرى تتعلق بتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.

سؤال مفتوح آخر هو: كيف يمكن إبقاء كلا الصكين محدثين؟ دعت دول عديدة إلى إدراج ملحق للصك الدولي للتعقب كوسيلة لحل المسائل التنظيمية القائمة منذ أمد طويل. بيد أن هذا لن يمنع الملحق نفسه من أن يصبح قديماً، وأن يواجه بدوره تحديات من جانب تكنولوجيات المستقبل. ويزيد بطء وتيرة العمليات الدولية مقارنة بالابتكار التكنولوجي المستمر من تفاقم هذه المشكلة.

التوصيات

- ينبغي أن تناقش الدول، في المؤتمر الاستعراضي الرابع وفي عمليته التحضيرية، الخيارات المتعلقة بكيفية الحفاظ على وتيرة عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب بوجه عام وطرائق مواكبة فريق الخبراء التقنيين بوجه خاص للابتكارات، لا سيما تلك التي تهدف إلى الالتفاف على تدابير الرقابة المتفق عليها في إطار برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب.
- ينبغي أن تكلف الدول فريق خبراء تقني لضمان استمرار برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب في مواكبة التطورات والابتكارات التكنولوجية في الماضي والحاضر والمستقبل (انظر المربع 4 للاطلاع على الخيارات).
- ينبغي أن يتيح فريق الخبراء التقني فرصا لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، لا يشمل فقط ممثلي الدول، بل يشمل أيضا الصناعة وشركات التكنولوجيا والمنظمات المتخصصة.
- ينبغي أن تأخذ ولاية أي فريق خبراء تقنيين في الاعتبار مختلف التحديات التي تواجهها مختلف المناطق بسبب التكنولوجيات الجديدة.

---

80 . القضايا طويلة الأمد مثل كيفية وضع الأوسام على مادة البوليمر والمكونات المعيارية الواقعة ضمن نطاق الصك الدولي للتعقب. ولذلك، ركزت المناقشات على تحديث هذا الصك. غير أن مسألة التكنولوجيات الجديدة تنطبق أيضا على برنامج العمل (مثلا، في حالة مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة المطبوعة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد). ولذلك يناقش هذا القسم خيارات تحديث الصك الدولي للتعقب، وربما خطة العمل.

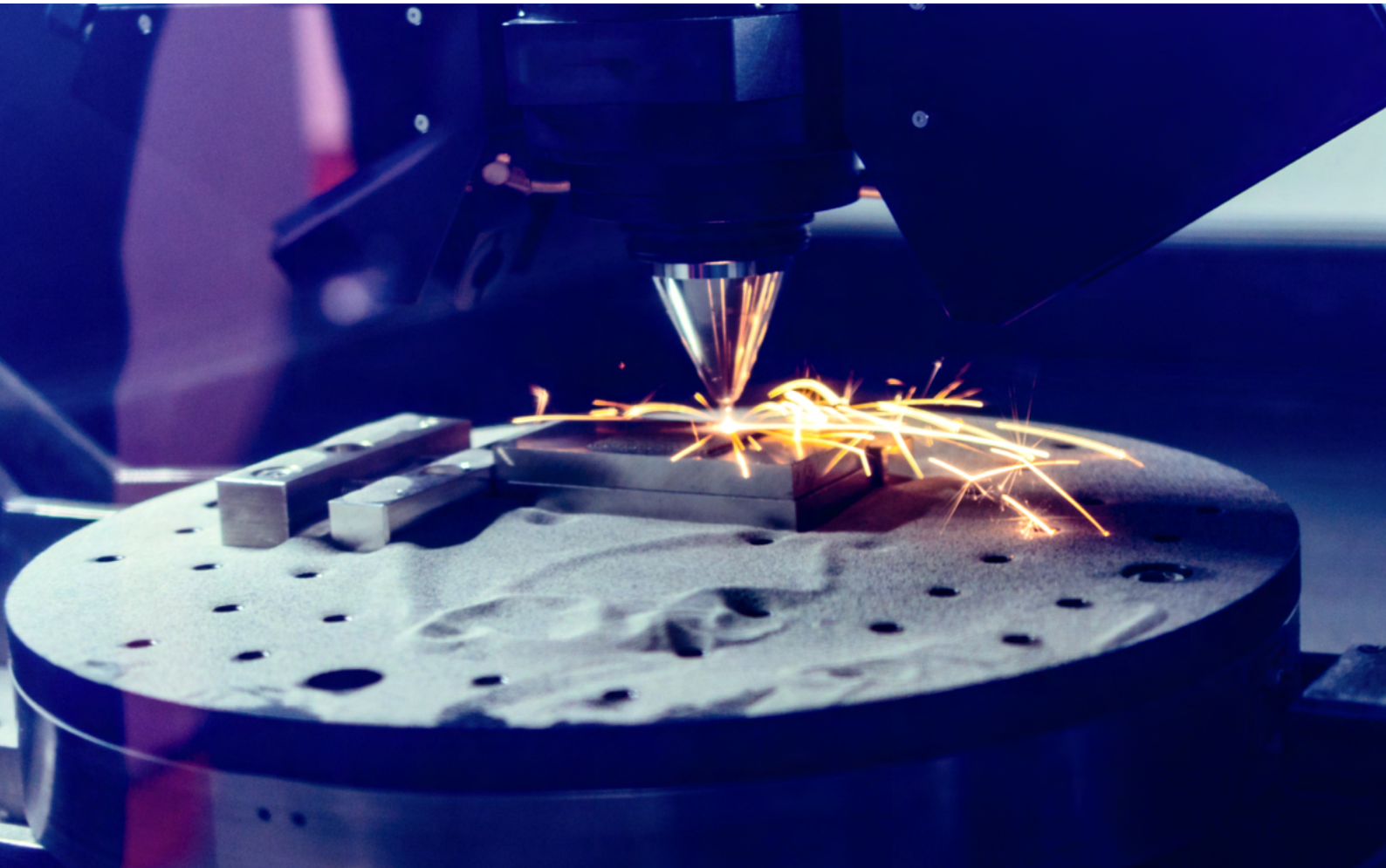

المربع 4 : خيارات تشكيل فريق خبراء تقنيين

ناقش المشاركون أثناء سلسلة الحلقات الدراسية خيارين محتملين للشكل الذي يمكن أن يتخذه فريق الخبراء التقنيين. فيما يلي يرد الغرض من كل خيار ونطاقه والمسائل التي يتعين النظر فيها. والخياران ليسا جامعين ولا يستغني أحدهما عن الآخر. بالإضافة إلى ذلك، هناك خيارات أخرى لضمان استمرار تنفيذ الصك الدولي للتعقب دون الحاجة إلى ملحق. كما أن التكنولوجيات الجديدة تؤثر بالمثل على تنفيذ برنامج العمل.

1. الخيار الأول: فريق خبراء لمرة واحدة - أي فريق عمل متخصص مفتوح العضوية (OEWG) - يتكون من خبراء أو ممثلين من جميع الدول، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، لإنجاز ولاية محددة في غضون إطار زمني محدود.

- الغرض: التفاوض على ملحق الصك الدولي للتعقب لمعالجة المسائل الحالية أو القائمة منذ زمن بعيد في مجال تقنيات الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تقع حاليا خارج نطاق الصك الدولي للتعقب.
- النطاق: مناقشة التكنولوجيات وغيرها من القضايا المدرجة في ولاية الفريق ضمن إطار زمني محدد.
- البنود التي يمكن النظر فيها: (أ) مكونات البوليمر؛ (ب) الأسلحة الصغيرة والخفيفة المعيارية؛ (ج) التصنيع بالإضافة؛ (د) الإنتاج الحرفي؛ (هـ) فرص استخدام التكنولوجيات الحالية لتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ (و) بشكل عام، كيفية إبقاء برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب مواكباً للتطورات فيما يتعلق التكنولوجيات الجديدة في المستقبل.

2. الخيار الثاني: فريق خبراء تقني دائم للمساعدة في تقييم التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا وآثارها على تنفيذ الصك الدولي للتعقب (وبرنامج العمل). ويمكن مقارنة هذا الاقتراح بالمقاربة المتبعة في مختلف اتفاقيات ومعاهدات رقابة الأسلحة ونزع السلاح التي يتأثر تنفيذها بالتقدم التكنولوجي السريع.

- الغرض: توفير المعرفة والمشورة المستمرين لإثراء عملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب ودعم تنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب، بما في ذلك استعدادات الدول للاجتماعات المنعقدة كل عامين والمؤتمرات الاستعراضية.
- النطاق: مناقشة التحديات والفرص القائمة والناشئة لتنفيذ برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب فيما يتعلق بالتكنولوجيات والابتكارات الجديدة والناشئة.
- البنود التي يمكن النظر فيها: (أ) سبل معالجة برنامج العمل والصك الدولي للتعقب للمسائل المتصلة بالتكنولوجيات القائمة والناشئة؛ (ب) التوصيات المقدمة لعملية برنامج العمل/الصك الدولي للتعقب بشأن التحديات والفرص الناشئة عن التكنولوجيات القائمة والناشئة؛ (ج) كيفية تحويل البرنامج ليكون منبر لتبادل المعلومات بين الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، مثل الصناعة.

@unidir
/unidir
/un_disarmresearch
/unidirgeneva
/unidir

UNIDIR

Palais de Nations
1211 Geneva, Switzerland

© UNIDIR, 2024

WWW.UNIDIR.ORG

Funded by
the European Union